جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في ميدان: الحقوق و العلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

التخصص : دراسات أمنية و إستراتيجية

تأثير الحصار الخليجي على دولة قطر أمنيا و اقتصاديا و اجتماعيا

من إعداد الطالبة: الزهرة حمادي
إشراف الاستاذ : علي بوحامد

أعضاء لجنة المناقشة :

الرتبة العلمية / اسم و لقب الاساتذ(ة)	الصفة
نور الدين حشود	رئيسا
علي بوحامد	مشرفا و مقررا
عبد الله بلحبيب	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

الإهـــــــداء

إلى صاحب السيرة العطرة والمقام الرفيع فلقد كان له الفضل الأول في بلوغى التعليم العالي (أبي الغالي) حفظه الله ورعاه وشافاه.

إلى من وضع الجنة تحت قدميها في كتابه العزيز (أمي الحبيبة).

إلى جميع إخوتي رعاهم الله وحفظهم (محمد رضا، نوال، نصيرة، عاطف، عماد) الذين لم يبخلوا عليا بأي مساعدة طلبتها منهم.

إلى زوجي محمد وأولادي (ناظم إبراهيم، وسيم يوسف) إلى رفع روح التحدي والوصول إلى ما طمحت إليه.

ولا أنسى بالذكر صديقاتي الأوفياء (كلثوم بن شهرة، فطيمة بن الشيخ) على تقديم المساعدة لإتمام هذه المذكرة

الطالبة: الزهرة حمادي

شكـــــــــــــــــــــــــــــــر وعرفان

الحمد والشكر للمولى عز وجل في توفيقه لإتمام هذه المذكرة وأسئله النجاح فيها بحول الله وقوته.أخص بشكري وعرفاني لاستاذي المشرف " على بوحامد "
الذي وافق للإشراف على مذكرتي ومنحني العديد من التوجيهات والأراء و حتى الإنتقادات طوال العام الدراسي على الرغم من الأحداث والتطورات التي واجهناها جراء هذا الوباء وماعرف بجائحة كورونا COVID 19.
كما أتقدم إلى جميع من ساعدني سوى من قريب أو من بعيد من أجل نجاح هذه المذكرة وأخص بالذكر أساتذتنا الكرام الذين تتلمذنا على أيديهم طيلة مسارنا الجامعي

الطالبة الزهرة حمادي

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في الحصار المفاجئ لدولة قطر 2017 ، تطرقنا لنشأة مجلس التعاون دول الخليج و أهميته و كذا دوره في الحصار على دولة قطر من خلال معالجة أسباب و نتائج الحصار على دولة على جميع الأصعدة خاصة امنيا و اقتصاديا و اجتماعيا و انعكاسات الحصار على دولة قطر ، و اعتمدت الدراسة على التداعيات و مآلات الحصار البري والجوي والبحري على دولة قطر إضافة إلى التقليل الدبلوماسي من طرف بعض الدول و الآفاق المستقبلية لهذا الحصار على دولة قطر و باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج ، و كيفية تأثير (الأزمة القطرية) في تماسك الدول الستة لمجلس التعاون الخليجي من حيث الآليات و الخيارات و السياسات الممكنة و المتاحة من اجل المحافظة على التكامل الذي يعد هدف وغاية سامية يسعى إليها مجلس التعاون الخليجي العربي منذ تاريخ نشأته .

Résumé :

Cette étude visait à connaître le rôle des pays du Conseil de coopération des États arabes du Golfe dans le blocus soudain de l'État du Qatar 2017, nous avons traité de l'émergence du Conseil de coopération du Golfe et de son importance, ainsi que de son rôle dans le blocus de l'État du Qatar en s'attaquant aux causes et conséquences du blocus contre un État à tous les niveaux, notamment sécuritaire et Économiquement et socialement, et les répercussions du blocus sur l'État du Qatar, l'étude s'est appuyée sur les répercussions et les résultats du blocus terrestre, aérien et maritime sur l'État du Qatar en plus de la réduction diplomatique par certains pays et des perspectives futures de ce blocus sur l'État du Qatar et le reste des États du Conseil de coopération du Golfe, et comment L'impact de la (crise du Qatar) sur la cohésion des six pays du Conseil de coopération du Golfe en termes de mécanismes, d'options et de politiques possibles disponibles pour maintenir l'intégration, qui est un objectif ambitieux et un objectif poursuivi par le Conseil de coopération arabe du Golfe depuis sa création.

Summary :

This study aimed to know the role of the countries of the Cooperation Council for the Arab Gulf States in the sudden blockade of the State of Qatar 2017, we dealt with the emergence of the Gulf Cooperation Council and its importance, as well as its role in the blockade of the State of Qatar by addressing the causes and consequences of the blockade against a state at all levels, especially security and Economically and socially, and the repercussions of the blockade on the State of Qatar, the study relied on the repercussions and outcomes of the land, air and sea blockade on the State of Qatar in addition to the diplomatic reduction by some countries and the future prospects for this blockade on the State of Qatar and the rest of the Gulf Cooperation Council states, and how The impact of the (Qatari crisis) on the cohesion of the six countries of the Gulf Cooperation Council in terms of the mechanisms, options and possible policies available in order to maintain the integration, which is a lofty goal and goal pursued by the Arab Gulf Cooperation Council since its inception.

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الملخص العام	4
الفهرس	5
مقدمـــــــــــة	6
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لمجلس التعاون الخليجي	
المبحث الأول: ماهية مجلس التعاون الخليجي	15
المبحث الثاني: دراسة جيوسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي	23
المبحث الثالث:اهم النظريات المفسرة لدول مجلس التعاون الخليجي	25
الفصل الثاني: حصار قطر الأسباب و النتائج	
المبحث الأول: مراحل بداية الازمة	33
المبحث الثاني: أسباب و دوافع حصار دولة قطر 2017	37
المبحث الثالث: انعكاسات الحصار على دولة قطر	42
الفصل الثالث: تداعيات و مآلات الحصار على دولة قطر	
المبحث الأول: التداعيات الجيوسياسية	50
المبحث الثاني: المخاطر الاقتصادية	52
المبحث الثالث : الآفاق المستقبلية	54
الخاتمة	58
قائمة المراجع	61

مقدمـــة

يعتبر قرار الحصار على دولة قطر الذي اتخذته الدول الخليجية الثلاث وهي المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين بالإضافة إلى جمهورية مصر العربية قرار أثر بشكل كامل في أبعاده السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية لاسيما في هذه الفترة التي تشهد توتر الظروف الإقليمية المحيطة التي شهدتها المنطقة، ومازالت هذه الأزمة حتى يومنا الحاضر تعمق التوتر بين العلاقات الحاكمة بسبب أدوات الضغط المختلفة التي تستخدمها دول الحصار للتأثير على دولة قطر حكومة وشعبا و لا يخفى على الكثير عمق العلاقات الأسرية الخليجية وتماسكها لكونها تشارك في الامتدادات القبلية والتاريخ والأصول والثقافة والدين، لذلك امتدت القبائل والأسر الخليجية إلى اتساع رقعة الخليج ممهدة للكثير من العلاقات والروابط المشتركة سياسيا واجتماعيا ودينيا وثقافيا واقتصاديا ولعل الكثير من العائلات إما ترتبط برابط الدم أو النسب أو الدين أو الصداقة والجيرة الممتدة لسنوات طويلة وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى تعزيز روابط أبناء الخليج وتقاربهم وتماسكهم منذ عشرات السنين.

ولكن تاريخ الخامس 05 يونيو 2017 أنشأ انعطافا كبيرا لشكل العلاقات الحاكمة على جميع الأصعدة فقد تم اختراق وكالة الأنباء القطرية لبث تصريحات نسبت لصاحب السمو أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني)، وقد تضمنت بعض هذه التصريحات إشارات إلى علاقات قطر مع إيران وتنديدا بمؤامرات مع دول خليجية شقيقة ضد قطر وإلى دور القاعدة الأمريكية وأسباب وجودها بما فيه حماية الدولة من أطماع دول الجوار ومن هذا المنطلق قررت الدول الحاكمة 03 مع جمهورية مصر العربية قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية مع دولة قطر متبوعة بحكومات اليمن، جزر المالديف، ليبيا، جزر القمر وقامت دول أخرى مثل المملكة الأردنية الهاشمية بتقليص التمثيل الدبلوماسي لها في دولة قطر أعقب ذلك إصدار بيان ثلاثي من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ثم نشره في جميع وسائل إعلامهم الرسمية ونص على منح ثلاث أيام للشخصيات الدبلوماسية القطرية لمغادرة بلدانهم و14 يوما لجميع الوافدين من قطر كما فرضت عقوبات عدة على مواطنيها مثل السجن لمدة طويلة وغرامات مالية كبيرة، لمن يتعاطف مع قطر أو حكومتها أو شعبها وأجبرت هذه الحكومات مواطنيها المقيمين على الأراضي القطرية بموجب قرار للسفير على الرجوع إلى البلاد في أسرع وقت دون أي اعتبار لظروفهم المعيشية حيث أن الكثير منهم مرتبط بتعليم أو عمل أوبزوجة و أبناء.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في معرفة أسباب و نتائج الحصار الخليجي على دولة قطر و ما مدى قدرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مشاركته لحل هذه الأزمة خاصة و أنها مست دولة عضو من أعضاءه (دولة قطر) ، و التي تعد من أكبر الأزمات التي مر بها مجلس التعاون لدول الخليج العربي و التي من شأنها خلفت العديد من الأصداء و المواقف الدولية المحايدة و المؤيدة ، و كذا معرفة التداعيات و الآفاق المستقبلية لهذه الأزمة نظرا لأهمية الاقتصادية و الإستراتيجية للمنطقة .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معرفة أسباب هذه الأزمة خاصة في هذا الوقت الزمني والمكاني وما نتج عنها من نتائج وكيف اثرت هذه الأزمة في العلاقات فيما بينها وما هي أهم النتائج المحصل عليها وما هي التحديات التي سوف يقوم بها مجلس التعاون الخليجي لتجاوز الأزمة وكذلك لمعرفة الحلول الممكنة لتجاوز الأزمة والمحافظة على البيت الخليجي.

مبررات الدراسة:

موضوع جديد لم يتم التطرق له من خلال كتب ويعتبر موضوع الساعة، وكذلك موضوع جديد على الساحة والذي لم يتداول في موضوعات أخرى، ونظرا لحب التطلع واكتشاف الرغبة في معرفة الأسباب الخفية والظاهرة لبروز هذه الأزمة وخاصة في تلك الفترة الزمنية تلت 05 يونيو 2017 وذلك لأن الأزمة مست الجانب العربي والانحياز والرغبة لدراسة موضوع ذو طابع عربي وكذلك من أجل معرفة أسباب فشل هذا المجلس والأزمات التي تميزها.

الدراسات السابقة

– كتاب مجلس التعاون الخليجي في الميزان، محمد صادق محمد إسماعيل، كتاب يتناول مجلس التعاون الخليجي من حيث الأهمية والنشأة والهيكل التنظيمي فهو يتناول الأهمية الإستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي نشأة وتطور مجلس التعاون لدول الخليج العربية الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي الأمن الخليجي في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وتداعيات على أمن دول المجلس.

قراءة تقديمية لأداء المجلس خلال الحقبة السابقة نحو تفعيل دور المجلس على الصعيدين السياسي والأمني.

– كتاب مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، يوسف خليفة اليوسفي، حيث عالج الكتاب بالتحليل والنقد والتوثيق الأسباب الكامنة وراء فشل بلدان المجلس التعاون الخليجي في تحقيق التنمية والأمن، حيث يرجع الفشل الى وقوع هذه المنطقة في مثلث مفرغ، أضلاعه هي النظم السياسية الوراثية التي تمتلك ثروة نفطية طائلة وتفتقد الرقابة المجتمعية، وتعتمد على القوى الأجنبية والخروج من هذا المثلث يتطلب تصحيح مسار هذه البلدان باستبدال النظم الوراثية الحالية بنظم فيها حرية ومشاركة ومسائلة واستبدال الاعتماد المفرط على النفط ببناء انسان منتج واستبدال الوجود الأجنبي بتكامل إقليمي وتكامل من المحيطين العربي والإسلامي.

– بدرية عبد الله العوض، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية، حيث تؤكد الكاتبة الى بيان دور مستويات العمل الدولية في النهوض بحقوق الانسان العامل في مختلف انحاء العمل وذلك من خلال مجموعة الاحكام المتفق عليها بين الدول والمدونة في الاتفاقيات والتوصيات الصادرة من منظمة العمل الدولية المتعلقة بأوضاع العمل والعمال بالإضافة الى كيفية نجاح المساعي الدولية في إرساء تلك الأسس والمبادئ في التشريعات الوطنية من خلال أجهزة المتابعة والاشراف التي أنشأتها منظمة العمل الدولية مثل لجنة المؤتمرات ولجنة الخبراء القانونيين لتطبيق وتنفيذ مستويات العمل الدولية في الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات والدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية .

– مصطفى عبد العزيز مرسي، أزمة العلاقات مع قطر أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي، القاهرة، تناول فيه الكاتب خلفيات الأزمة والأسباب التي أدت الى ظهورها وذلك من خلال مستدرج تفصيلي بجميع الازمات التي مر بها المجلس منذ تاريخ انشائه كما عرض فيه موقف قطر من الازمة وتأثيرها على مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

– علي شفيق مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان 1975 حيث عرضت فيه الكاتب دراسة حول العلاقات الدولية وذلك من خلال تطور الفكر البشري بالإضافة الى مناهج الدراسات في العلاقات الدولية بالإضافة الى أهمية التعاون الخليجي العربي منذ نشأته وانجازاته الحضارية.

– ابتسام سهيل الكتبي، وآخرون، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية حيث تناول هذا الكتاب مجلس التعاون لدول الخليج العربي منذ مسيرته، وقيام هذا المجلس من حيث الأهداف واهم الإنجازات وصولا الى التحديات التي تواجه هذا المجلس ومستقبله.

– عز الدين عبد المولى، الحواس تقية، وآخرون، حصار قطر، سياقات الازمة الخليجية وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ط1 أكتوبر 2017 حيث يبحث الكتاب الجديد عن أسباب أزمة الخليج غير المسبوقة ويحلل أبعادها وانعكاساتها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومستقبل هذه المنظمة الإقليمية ويتقصى أيضا تأثيراتها الإقليمية والدولية.

– عز الدين عبد المولى، الحواس تقية، مجموعة من الباحثين، صمود قطر، نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة، ط1، يونيو2018/ مركز الجزيرة للدراسات.

– أمين ساعاتى، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، دار الفكر العربي، القاهرة.1997، حيث يتناول فيه الكاتب الدور الجديد الذي يؤمل أن يلعبه مجلس التعاون الخليجي على المستوى العربي والخليجي والدولي. تكمن دراسة ومعرفة الحصار على دولة قطر في هذا الوقت بالضبط ولماذا قامت هذه الدول الستة (06) من فرض الحصار البري والبحري والجوي على دولة قطر، ومن أجل هذا فقدت تعددت الدراسات في مواقع ومراكز الدراسات الجزيرة من خلال ما يقوم به بعض الباحثين والناشطين والمهتمين بشأن هذا الحصار، فلقد كتبت العديد من المقالات من طرف هذه الفئة المهتمة بهذا الموضوع.

على اعتبار أن الأزمة القطرية 2017 تعد الأكبر بين الأزمات التي تعرض لها مجلس تعاون دول الخليج العربي إلا أن هذه الأزمة لازالت موضوع الساعة ولم يتعرض له من خلال الكتب فهو موضوع جديد لذلك سوف يتم التركيز على أزمات مجلس التعاون الخليجي من من حيث المسار التكاملي وكذلك من حيث الأزمات التي تعرض لها المجلس في فترات سابقة.

النظريات أو المقارنات النظرية المعتمدة بتفسير النتائج ومبررات اختيارها:

أ– نظرية التكامل والاندماج

ب– نظرية الاعتماد المتبادل.

ت- نظرية الدور.

ث- الاقتراب النسقي.

والتي حسب رأيي أراها تخدم موضوع الدراسة قيد البحث كون أن مجلس التعاون الخليجي قام على أساس تعاوني تنازلي من أجل الوصول إلى التكامل والاندماج فيا بينهم إضافة إلى الاعتماد المتبادل فيما بينها وكذلك نظرية الدور والاقتراب النسقي بين هذه المجموعة المندمجة والمتكاملة والمشاركة جغرافيا والتي ترتبط فيما بينها بمقومات مثل اللغة، الدين، العرق وغيرها من العوامل المشتركة.

- **المناهج والأدوات المنهجية المتبعة ومبررات اختيارها:**

أ- المنهج التاريخي

ب- المنهج الوصفي التحليلي

ت-منهج دراسة الحالة

أ- المنهج التاريخي: والذي بدوره سوف نقوم بمسح تاريخي لدراسة تاريخ إنشاء مجموعة دول الخليج وكيف تأسس تاريخها وما هي دوافع إنشاء هذه المجموعة وبالضبط في منطقة الخليج العربي وكذلك في المقومات الجغرافية وغيرها.

ب- المنهج الوصفي التحليلي: على اعتبار هذه الأزمة سوف نقوم بوصفها وتحليلها في إطارها ضمن مجموعة دول الخليج العربي.

ت- منهج دراسة الحالة: ولأننا بصدد دراسة حالة وهي دولة قطر و من أجل معرفة أسباب و نتائج الحصار عليها .

<u>المفاهيم الرئيسية في الدراسة:</u>

أ- **حصار قطر:** حيث قررت البلدان الأربعة السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر والتي لحقتها كل من ليبيا وموريتانيا في 07 يونيو أعلنت جيبوتي عن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر واليمن وجزر القمر والمالديف وموريشيوس وبعده أعلنت الأردن خفض التمثيل الدبلوماسي مع قطر.

ب-أزمة قطر: حيث أعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر و إلغاء مشاركة الأخيرة في التحالف العربي الذي يقود الحرب على اليمن وإغلاق المنافذ البرية مع قطر ومنع الطائرات القطرية من التحليق عبر أجواء هذه الدول والنقل البحري إلى قطر عبر موانئها.

ت-مجلس التعاون الخليجي: هو منظمة إقليمية سياسية اقتصادية عسكرية وأمنية عربية مكونة من 06 دول عربية تطل على الخليج العربي وتشكل أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية هي المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين في 25 يونيو 1981 في العاصمة السعودية الرياض.

ث-الأزمة الخليجية: و لقد اهم الأزمات التي مر مجلس التعاون لدول الخليج العربي بالرغم أن المجلس مر بالعديد من الأزمات إلا أن هذه الأزمة تعد أبرز هذه الأزمات خاصة و أنها مست دولة عضو فيه و هي دولة قطر.

الإشكالية:

- ما مدى تأثير الحصار الخليجي على دولة قطر امنيا و اقتصاديا و اجتماعيا؟

الأسئلة الفرعية:

- ✓ هل الحصار الخليجي الراهن سيعصف بسيرورة مجلس التعاون الخليجي؟
- ✓ ماهي أبعاد الحصار على دولة قطر ؟
- ✓ ماهي تحديات مجلس التعاون الخليجي لتجاوز الحصار؟
- ✓ كيف اثر الحصار على دولة قطر في سيرورة العملية التكاملية لمجلس التعاون الخليجي؟
- ✓ ماهي الحلول الممكنة لتجاوز هذا الحصار و المحافظة على البيت الخليجي؟

الفرضيات:

- ✓ يعتبر حصار قطر منعرجا حاسما في مسار مجلس التعاون الخليجي .
- ✓ يمكن تدارك القطيعة الخليجية عبر الحلول الدبلوماسية .
- ✓ خلف الحصار على دولة قطر عدم تماسك المجلس التعاون الخليجي في المجال الأمني .

- ✓ يعتبر مجلس التعاون الخليجي متأخر من حيث المستوى التكاملي .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية :

دول مجلس التعاون لدول الخليج (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة ،الكويت ،قطر ، مملكة البحرين ،سلطنة عمان)

الحدود الزمنية: تشمل الفترة من بداية الحصار من 05 يونيو 2017 إلى يوم إيداع المذكرة

الحدود الموضوعاتية: والتي ندرس فيها موضوع الدراسة حول هذه الأزمة منذ تاريخ بدايتها إلى غاية تاريخ إيداع المذكرة .

صعوبات الدراسة:

مما ينبغي الإشارة إليه من الصعوبات والعراقيل التي تواجه الباحث في الدراسة أن تلك الصعوبات والعراقيل لم تكن بالقدر والحجم الثقيل التي قد تعرقل الباحث قيد بحثه أو محل دراسته مما يطمح للوصول إليه ، إلا أن ندرة المراجع بالقدر الكافي حول هذا الموضوع، (خاصة الكتب)، أما عن المقالات يمكن القول بأنها متوفرة لكن هناك مقالات نلمس فيها توجه وانحياز واضح اتجاه دولة قطر. وعدم الانحيازية وهذا راجع ممكن لأن الأغلبية من المهتمين بهذا الشأن هم من دولة قطر؟، حيث تم الاطلاع على المقالات متعددة ومتنوعة والتي تم نشرها في مراكز الأبحاث السياسية والعربية.

تقسيم خطة الدراسة : لأجل معالجة الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول :

الفصل الأول: يتناول الإطار النظري لمجلس التعاون الخليجي حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية تمت فيهم إعطاء نظرة عامة لمجلس التعاون لدول الخليج كالتالي : المبحث الأول تناول ماهية مجلس التعاون لدول الخليج العربي و المبحث الثاني دراسة جيوسياسية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من خلاله مقوماته الطبيعية و البشرية و الاقتصادية و السياسية أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى النظريات المفسرة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي .

أما **الفصل الثاني** قد تناول حصار قطر و الأسباب و النتائج المترتبة عنه و ذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسية ، تناولنا فيه ثلاثة مباحث رئيسية و هي كالتالي المبحث الأول مراحل بداية الأزمة و المبحث

الثاني تناول أسباب و دوافع الحصار على دولة قطر 2017 أما المبحث الثالث تم التطرق فيه لانعكاسات الحصار على دولة قطر .

و في **الفصل الثالث** تم فيه التناول فيه للتداعيات و مآلات للحصار على دولة قطر حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أساسية على النحو التالي : المبحث الأول تناول تداعيات الجيوسياسية لحصار قطر و المبحث الثاني تناول المخاطر الاقتصادية المترتبة عن هذا الحصار أما المبحث الثالث فقد تم التطرق للآفاق المستقبلية لهذا الحصار .

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي لدول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الاول ماهية مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثاني دراسة جيوسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الثالث النظريات المفسرة لدول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول الإطار المفاهيمي : ماهية مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: مفهوم مجلس التعاون الخليجي

مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو كما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجي أو مجلس التعاون لدول الخليج العربي هو منظمة إقليمية سياسية، اقتصادية، عسكرية وأمنية عربية مكوّنة من ست دول عربية تطل على الخليج العربي وتشكل أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية، هي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت ودولة قطر ومملكة البحرين .تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 25 مايو 1981 م بالاجتماع المنعقد في العاصمة الإماراتية أبوظبي، وكان أمير الكويت الأسبق الشيخ جابر الأحمد الصباح صاحب فكرة إنشائه .يتولى الأمانة العامة للمجلس حاليًّا نايف الحجرف .يتخذ المجلس من العاصمة السعودية الرياض مقرًا رئيسيًّا له.

جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي دول ملكية، اثنان منها دول نظام حكمها ملكي دستوري وهي دولة الكويت ومملكة البحرين، ودولتان نظام حكمها ملكي مطلق وهي المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة نظام حكمها سلطاني وراثي وهي سلطنة عمان ودولة نظام حكمها اتحادي رئاسي وهي الإمارات العربية المتحدة وهي عبارة عن سبع إمارات كل إمارة لها حاكمها الخاص. في عام 2011 اقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في القمة الخليجية الثانية والثلاثين تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي والتنسيق فيما بينها سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا .وتم رفض الفكرة السعودية من قبل سلطنة عمان .

تعد كل من جمهورية العراق باعتباره دولة مطلة على مياه الخليج العربي ولها حدود طويلة مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والجمهورية اليمنية باعتبارها الامتداد الاستراتيجي لدول شبه الجزيرة العربية دولًا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة حيث يمتلك كل من جمهوريتي العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية .بعد انطلاق العملية العسكرية الخليجية التي عرفت بعاصفة الحزم التي قادتها القوات المسلحة السعودية في اليمن، طلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي ودخول قوات درع الجزيرة إلى اليمن لمساعدة حكومته على استعادة الأراضي اليمنية التي سيطر عليها جماعة الحوثيين التابعة لإيران وأنصار على عبد الله صالح. رحبت دول الخليج العربي بفكرة انضمام المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة المغرب إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعبر الأمين العام لمجلس التعاون عبد اللطيف الزياني للصحفيين في مؤتمر صحفي أن "قادة دول الخليج العربي يرحبون بطلب المملكة الأردنية الهاشمية الانضمام إلى المجلس وكلفوا وزراء الخارجية بدعوة وزير

خارجية الأردني للدخول في مفاوضات لاستكمال الاجراءات اللازمة لذلك"، وأضاف "بناء على اتصال مع المملكة المغربية ودعوتها للانضمام فقد فوض المجلس الأعلى وزراء الخارجية دعوة وزير خارجية المملكة للدخول في مفاوضات لاستكمال الاجراءات اللازمة لذلك"، وقد أصدرت وزارة الخارجية المغربية بيانًا رحبت فيه بدعوة دول مجلس التعاون وقالت إن السلطات المغربية "مستعدة لإجراء مشاورات من أجل تحديد إطار تعاون أمثل" مع دول مجلس التعاون الخليجي. وأكد البيان تمسك المغرب ب"بناء اتحاد المغرب العربي الذي هو خيار استراتيجي أساسي للأمة المغاربية لكن البلدين لم ينضما بعد[1].

الهيكل التنظيمي للمجلس التعاون الخليجي

أولا المجلس الأعلى : هو السلطة العليا لمجلس التعاون ، ويتكون من رؤساء الدول الاعضاء ، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول ، ويجتمع في دورة عادية كل سنة ، ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو ، وتأييد عضو آخر . وفي قمة أبوظبي لعام 1998 ، قرر المجلس الاعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة . ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا اذا حضر ثلثا الاعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد ، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية باجماع الدول الاعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت ، وفي المسائل الاجرائية بالاغلبية . النظام الأساسي .

الهيئة الإستشارية للمجلس الأعلى: و هي مكونة من ثلاثين عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو يتم إختيارهم من ذو الخبرة و الكفاءة لمدة ثلاث سنوات . وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى نظام الهيئة.

هيئة تسوية المنازعات:تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف النظام الأساسي.

ثانيا المجلس الوزاري:

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء او من ينوب عنهم من الوزراء ، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى ، و يعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر ، ويعتبر انعقاده صحيحا اذا حضر ثلثا الدول الأعضاء . وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري ، من بين أمور أخرى ، اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء ، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات ، وتحال القرارات المتخذة

[1] تصفح في 16 افريل على الساعة 10:00 https://ar.wikipedia.org/wiki

في هذا الشأن الى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته . كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى و إعداد جدول أعماله . وتماثل إجراءات التصويت في المجلس الوزاري نظيرتها في المجلس الأعلى النظام الأساسي.

ثالثا الأمانة العامة:

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسات الخاصة بتعزيز التعاون و التنسيق و التكامل في خطط وبرامج ومشروعات العمل الخليجي المشترك ، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس ، و متابعة تنفيذ القرارات ، و إعداد التقارير و الدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري ، و التحضير للاجتماعات و إعداد جداول أعمال اجتماعات المجلس الوزاري و مشروعات القرارات ، وغير ذلك من المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي لمجلس التعاون.وحسب الهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة، الذي اعتمده المجلس الوزاري في 25 نوفمبر 2014م، فإن الجهاز الإداري للأمانة العامة يتألف من الآتي[1]:

أ- أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ب- خمسة أمناء مساعدين للشوؤن السياسية والمفاوضات، والشؤون الاقتصادية والتنموية، والشؤون العسكرية، والشؤون الأمنية، والشؤون التشريعية والقانونية، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ج- أربعة رؤساء قطاعات تخصصية للشؤون السياسية، وشؤون المفاوضات، والشؤون الاقتصادية، وشؤون الانسان والبيئة، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين. ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث قابلة للتجديد.

د- خمسة رؤساء بعثات للمكاتب الخارجية، على ارتباط مباشر بالأمناء العامين المساعدين المعنيين. ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

هـ- خمسة مدراء عموم للقطاعات التالية: مكتب الأمين العام، التنسيق والمتابعة، التخطيط الاستراتيجي والتميز المؤسسي، الإعلام والتواصل الاستراتيجي، الشؤون المالية والإدارية، شؤون المعلومات، المراسم، ويتم تعيينهم من قبل الأمين العام.

[1] تصفح في 16 افريل 2020 على الساعة 10:00 https://ar.wikipedia.org/wiki

المطلب الثاني : إنشاء مجلس التعاون الخليجي

تقدمت فكرة انشاء مجلس التعاون الخليجي خطوة كبيرة اثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الذي عقد في عمان في شهر نوفمبر 1980 حيث اجتمع زعماء دول الخليج على هامش القمة العربية وتداولوا فكرة انشاء مجلس للتعاون فيما بينهم.

وقد وحدتهم الى طرح هذه الفكرة التحديات السياسية والعسكرية التي بدأت تلوح والتدخل السوفياتي في افغانستان وسقوط الشام وقيام نظام الخميني ثم اندلاع الحرب العراقية الإيرانية.

ولذلك طرحت الفكرة مرة أخرى بقوة على هامش مؤتمر القمة الإسلامي الذي انعقد بالطائف في المملكة العربية السعودية في الأسبوع الأخير من شهر يناير 1981.

وكانت فكرة انشاء منظمة خليجية قد بدأت عقب حرب السادس من أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل حيث ارتفعت أسعار البترول الى نحو أربعة أضعاف أسعاره قبل الحرب ونتج عن هذا الارتفاع زيادات هائلة في الموارد المالية لدول الخليج العربية التي تتميز مقارنة بهذه الموارد بكيانات صغيرة لا تستطيع أن تستوعب كل هذه الأموال الهائلة.

ولقد وضعت هذه التغيرات التي اجتاحت سوق البترول العالمية دول الخليج في قلب الاطماع الإقليمية والدولية ولاسيما أن البترول يمثل المورد الأساسي للألة الصناعية في الدول العربية العظمة.

في مواجهة هذه الأطماع طرح الخليجيون فيما بينهم فكرة انشاء تكتل خليجي يقوم بمهمة الدفاع عن جميع الدول الخليجية ومهمة استثمار عائدات البترول فيما بعود على دول الخليج وشعوبها بالتقدم والنماء[1].

وتحقيقا لفكرة إنشاء هذا التكتل الإقليمي اجتمع وزراء خارجية دول الخليج الست (دولة الامارات العربية المتحدة والبحرين، المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، سلطنة عمان) في مدينة الرياض في 29 ربيع الأول 1401هـ، 4 فبراير 1981.

وعقب الاجتماع أصدر وزراء خارجية الدول الست بيانا ختاميا أعلنوا فيه اتفاقهم على انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولقد عقد وزراء خارجية الدول الست وخبراؤهم العديد من الاجتماعات اللاحقة

[1] د أمين ساعاتي –مجلس التعاون و مستقبله – ص 28

للتمهيد لعقد اول اجتماع للقمة الخليجية التي تمت في ابوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة في 21 رجب 1401 هـ و25 مايو 1981 وتم في هذه القمة التصديق على النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي وتعتبر الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي هذا اليوم هو يوم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

ولقد جرى عن قصد اعتماد اسم : مجلس التعاون لدول الخليج العربية : و ليس مجلس التعاون لدول الخليج العربي، أي أن الصفة العربية: تعود على الدول الخليجية المنشئة للمجلس أكثر مما تعود على الخليج.

المطلب الثالث : أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي

أولا: الجانب الأمني:

بدأت الثورة الإيرانية الإسلامية التي اندلعت في ايران في عام 1979 وكأنها تشكل تهديدا مباشرا لدول الخليج العربية ولاسيما بعد أن عبرت هذه الثورة عند عزمها على تصدير ايديولوجيتها الى دول الخليج ثم أعقب ذلك مباشرة اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 لتمثل خطرا حقيقيا جديدا على دول الخليج.

وكانت دولة الكويت هي أكثر الدول الخليجية التي كانت تشعر بالمخاطر التي تحوم حول دول الخليج.

وإزاء ذلك طرحت دولة الكويت على دول الخليج اقتراحا بأنشاء تكتل خليجي تكون مهمته الرئيسية حماية دول الخليج من أي تهديد أجنبي.

ونجم لذلك عقد اجتماع وزراء خارجية الدول الست المؤسسين اليه وصدر عن الاجتماع بيان بالاتفاق على انشاء المجلس.

وفي 1981/05/25 عقد أول اجتماع للقمة حيث اجتمع ملوك وأمراء هذه الدول الست في أبوظبي وأكدوا في اجتماعهم تأسيس المجلس وصادقوا على النظام الأساسي الصارم و انشائه و البدأ في ممارسة مهامه ولكن بعد العدو العراقي لدولة الكويت في 2 أغسطس 1998 تثبت أن مجلس التعاون غير قادر على حماية الدول الخليجية من هذا التهديد الخارجي ولاسيما أن المجلس اتخذ قرارا بإنشاء جيش خليجي تحت

(درع الجزيرة) ولكن الدول الخليجية ضلت تختلف على عدد القوات التي يتكون منها هذا الجيش وعلى إمكاناته العسكرية وقوته الاستراتيجية[1].

أبرمت الحكومة الكويتية بعد تحرير الكويت مجموعة كبيرة من الاتفاقيات الأمنية الثانية مع أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين كما أجرت دولة الامارات العربية المتحدة مجموعة من الاتفاقيات الأمنية الثانية مع فرنسا وفي الوقت نفسه وقعت دول الخليج في 1993/03/06 مع مصر وسوريا على اعلان دمشق الذي تنص الفقرة 1/1 منه على مايلي: تعتبر الأطراف المشاركة أن المرحلة الحالية التي أعقبت تحرير الكويت من احتلال قوات النظام العراقي توفر أفضل الظروف لمواجهة التحديات والتهديدات الأخرى التي تتعرض لها المنطقة

كما تنصب الفقرة أ- ب على : إنطلاقا من هذا فإن الدول المعنية بهذا الإعلان ستسعى إلى وضع بروتوكول متكامل في إطار الإلتزامات المتبادلة بين الدول العربية وإيداعه لدى الجامعة العربية وأن هذا البروتوكول سوف يمثل منهجا علميا لضمان أمن وسلامة الدول العربية ونموذجا يحقق النظام الأمني الدفاعي العربي الشامل.

لا تعطي الجانب الأمني في الإعلان أهمية كبيرة وإذا كان الهاجس الأمني من أهم أسباب قيام المجلس فإنه أصبح بعد غزو العراق قضية أساسية في لا دبلوماسية الخليجية التي باتت تعبر عن قلقها مما تسميه إيران (أمن الخليج الفارسي) مقابل أمن الخليج العربي ومازال حال العرب مع إيران مقلق مادام الخلاف قائما بين القوميتين العربية والفارسية.

ثانيا الجانب السياسي:

رغم أن جامعة الدول العربية لم تدعى إلى حضور مؤتمر مدريد السلام الذي عقد في العاصمة الإسبانية في عام 1991 إلا أن مجلس التعاون الخليجي كان بمثابة إحدى المنظمتين العربيتين اللتين دعيتا إلى حضور المؤتمر، ولقد لعب المجلس ومازال يلعب دورا طيبا في كل المراحل التي قطعتها عمليات السلام بين العرب وإسرائيل.

[1] د أمين ساعاتي – مرجع سبق ذكره – ص 32 – 33

ولقد أثبت مجلس التعاون الخليجي أنه من أهم المنظمات الجهوية التي حققت الكثير م النجاحات سواء على مستوى المنطقة العربية أو المناطق الأخرى من العالم النامي.

أهم مايميز مجلس التعاون في هذه المرحلة أنه إستطاع أن يبلور موقفا موحدا إزاء أهم القضايا التي تجتاح المنطقة كما أن المجلس حافظ بقوة على الاستقرار وفتن المصالح المشتركة لشعوب المنطقة.

إن الدور السياسي للمجلس سواء في مؤتمر مدريد أو في مؤتمر آخر يسطع بالجانب الاقتصادي أكثر من الجانب السياسي.

أما في محيط مجلس التعاون لدول الخليج فان مشكلة الحدود بين قطر والبحرين كانت تشكل تحديا كبيرا أمام المجلس ولقد حاول المجلس الى دخل للنزاع الحدودي بين قطر والبحرين[1].

ان نظام دبلوماسية القمة التي أصبحت من المعالم الرئيسية في العلاقات الدولية ساعدت كثيرا على اختصار مسافات شاسعة لتحقيق التقارب بين دول المجلس كما قامت دبلوماسية القمة بتحديد هوية مسيرة المجلس، ان مثل هذا الانتظام يؤكد الحرص على استمرار والحرص على نجاح هذه التجربة من تجارب العمل العربي المشترك ولكن عليه أنه طوال هذه الاجتماعات ظل يناقش ذات القضايا التي بدأ يناقشها في اجتماعاته الأولى وتتميز جميعها بمناقشة ردود الأفعال ةليس الأفعال.

ثالثا: الجانب الاقتصادي:

يتميز النشاط الاقتصادي في دول الخليج بالتماثل والتشابه، فقد كانت تجارة اللؤلؤ قديما هذه السمة البارزة في الاقتصاديات الخليجية ثم أصبح البترول هم القاسم المشترك الأكبر في اقتصاديات هذه الدول تعرف ان النمو الاقتصادي يرتبط بالناتج المحلي الإجمالي الذي يتأثر بشكل كبير في دول الخليج العربية بالمتغيرات في القطاع النفطي بسبب درجة الارتباط العالية بين اجمالي الناتج وبين إيرادات تصدير النفط.

ولعل من الأسباب التي أدت الى التفكير في انشاء تكتل اقتصادي خليجي في الوقت الراهن، هي ان موارد دول الخليج المالية ابتداء من عام 1974 بدأت تتزايد بشكل جعل هذه الدول ذات كثافة سكانية بسيطة مقارنة بمواردها المالية الضخمة هدفا من أهداف الدول الصناعية ولعل من الأسباب التي أدت الى التفكير في انشاء تكتل اقتصادي خليجي ، هي ان موارد الخليج المالية ابتداء من عام 1974 بدأت

[1] د أمين ساعاتي –مرجع سابق – ص 35 – 38

تتزايد بشكل جعل هذه الدول ذات كثافة سكانية بسيطة مقارنة بمواردها المالية الضخمة هدفا من أهداف الدول الصناعية الكبرى ولذلك قبل أن تبدأ دول الخليج في ضخ هذه الموارد في برنامج التكاملات الاقتصادية قامت الدول الصناعية الكبرى بسلسلة إجراءات أدت الى انخفاض إيرادات النفط من 155 بليون دولار عام 1971 الى 35 بليون دولار عام 1988.

ولقد كان هذا الهبوط الهائل في الإيرادات عاملا من العوامل التي أدت الى عرقلة برامج التكامل الاقتصادي الخليجي.

ولكن بفضل التحديات التي لاحت مع ظهور التكتلات الاقتصادية العالمية (اتفاقية أوروبا الموحدة، رابطة دول شرق جنوب آسيا، إتفاقية التجارة الحرة في أمريكا النافتا، إتفاقية دول الباسيفيك آسيا، غتفاقية أيبك التي وقعت عليها أمريكا مع خمسة عشر دولة آسيوية باسيفيكية، إتفاقية الجات)، إعتمدت دول الخليج في عام 1991برنامجا زمنيا سنويا محددا يعتمد على التدرج لتحقيق الوحدة الاقتصادية بحيث يبدأ البرنامج في عام 1992 ويستمر عبر قنوات مرحلية تنتهي في عام 1999 بالوحدة النقدية التي تعتبر آخر مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية الخليجية أي أن الوحدة الاقتصادية الخليجية كأنها في سباق مع الوحدة الاقتصادية الأوروبية المقرر لها أن تتشكل في عام 1999[1].

ويقسم البرنامج الاقتصادي الخليجي في المرحلة الأولى من عام 1996 وتتضمن البحث في تطبيق النظام المنسق للتصديق الجمركي و الاتفاق على نظام موحد للجمارك ثم توحيد وتقريب الأنظمة والتشريعات المصرفية وخفض ضوابط ممارسة الأنشطة، كما يشمل تطبيق نظام جمركي موحد تجاه العالم الخارجي وتنسيق برامج المساعدات الإقليمية والدولية وسياسات منح القروض الإئتمانية الخارجية، كذلك يشمل فتح فروع للبنوك التجارية في الدول الأعضاء والسماح للخليجيين بالحصول على قروض من البنوك والصناديق في الدول الأعضاء .

وتشمل المرحلة الثانية التي تبدأ من عام 1996 تنسيق أسعار صرف العملات وإطلاق حرية تملك العقار ثم البدأ في عام 1998 في تطبيق نظام موحد للمشتريات الحكومية ليتسنى البدء في توحيد عملات دول المجلس ثم إزالة المراكز الجمركية بين الدول الأعضاء في عام 1999 بذلك تحقيق الوحدة النقدية التي تعتبر آخر مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية.

[1] د أمين ساعاتي –مرجع سابق – ص 39-42

المبحث الثاني : دراسة جيوسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول: المقومات الطبيعية و البشرية

يقع الخليج في الجنوب الغربي من القارة الآسيوية، ويمتد من مخرج شط العرب في شماله الشرقي عن خط عرض 30 شمالا وخط طول 48 شرقا على مضيق هرمز الذي يقع في جنوبه الشرقي عند خط عرض 20 شمالا وخط طول 56 شرقا ويعتبر هذا المضيق القناة التي توصل الخليج بالعالم وتجعله بحرا شبه مغلق[1].

مجموع مساحة الدول الست المكونة لمجلس التعاون الخليجي يمثل 15% من مساحة الوطن العربي، ويبلغ مجموع سكان تلك الدول ما يزيد عن أربعين مليون نسمة، وتحض المملكة العربية السعودية النسبة الأكبر من مجموع السكان وذلك بنسبة 70% تقريبا، ثم تليها الإمارات بنسبة 15% ثم سلطة عمان بنسبة 8% ثم الكويت وقطر والبحرين بما يعادل 7[2]%.

تبلغ مساحة الخليج 171310 كم، وتبلغ مساحته 2,673,119 كم[2].

المطلب الثاني: المقومات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي

يحتوي الخليج العربي على ثلثي إحتياطي النفط المكتشف في العالم، كما ينتج أكثر من ربع إجمالي الإنتاج الاستهلاك العالمي، وتشير تقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على النفط سيزداد من 84 مليون برميل يوميا في عام 2005 إلى 116 مليون برميل يوميا في عام 2030 وسيبلغ حصة الخليج من إنتاج النفط ما يزيد عن 33 من إجمالي الإستهلاك العالمي المتوقع بحلول 2020[3].

أما عن وجود الغاز فهو لا يقل أهيمة عن النفط بل يبين توقع إستمرار هيمنة الخليج العربي على أسواق الطاقة فقطر وإيران تملكان إثنين من أكبر احتياطات الغاز، إن تنامي الحاجة إلى الطاقة يجعل منطقة

[1] تصفح في 2020/03/21 على الساعة 13:20: .http//www.alwastnews

[2] تصفح في 2020/03/22 على الساعة 18:20: .http//mawdoo3.com

[3] تصفح في 2020/03/21، على الساعة 21:15. https//ar-qantara-àe/content/hmy.com

الخليج العربي المنطقة الوحيدة في العالم التي تملك قدرات إضافية كبيرة تؤهلها لتلبية الطلب العالمي المتزايد، لا سيما احتياجات الدول الآسيوية ذات الاقتصاد المزدهر[1].

لقد بلغت عائدات النفط عام 2003 حوالي 350 مليار دولار ومن المتوقع أن تتجاوز 450 مليار دولار في عام 2008 كما وصل فائض الحساب الجاري بين عامي 2003 و 2007 إلى نحو 700 مليار دولار والتي ستحل إلى 900 مليار دولار في 2009 حسب ما أصدرته تقارير صندوق النقد الدولي بينما وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 5% وتجاوزت الفوائض التجارية 250 مليار دولار لعام 2005.

(حسب تقريرات بعض الخبراء)، والتي سوف تفوق فائض في الميزانية مقدر ب 3 تريليون دولار بين 2005 و 2025 يبين النمو الاقتصادي لمنطقة الخليج العربي[2].

تشير التقارير إلى حصة الخليج العربي للنفط وذلك بما يزيد عن 33% من الإجمالي العالمي عام 2020[3].

المطلب الثالث: المقومات السياسية لدول مجلس تعاون الخليج العربي.

تعرف النظم السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي حالة مستقرة حيث تركز بالأساس على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ممثلة في تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية واحترام حقوق المواطنين ورعايتهم وتوفير كافة احتياجاتهم الأساسية من جانب، والتدعيم والتفعيل المتدرج للمشاركة السياسية لمختلف القوى المجتمعية بصورة تتناسب مع الخصائص السيوسولوجية للمجتمع الخليجي والذي ساهم إلى حد كبير بدعم مساعي التوسع والإنغماس الخارجي البناء في كافة الأنشطة والتفاعلات الدولية حيث أكدت دول مجلس التعاون الخليجي الإفتراضات النظرية التي تقول إن الدول المستقرة داخليا يساعدها هذا الإستقرار على تدعيم نفوذها وحجم انخراطها الخارجي الدولي، كما تمثل الدبلوماسية نمط التفاعل الإيجابي والإلتزام بقواعد القانون الدولي والشرعية الدولية ومساندة حقوق الشعوب وتحفيز أسلوب العمل الجماعي من خلال مؤسسات العمل الدولي المشترك من جانب دول مجلس التعاون الخليجي وارتفاع مستوى الكفاءات الدبلوماسية الوطنية والخليجية، والتركيز الأساسي على الأنشطة

[1] تصفح في 2020/03/12، على الساعة 21:15..https://galfouse.com

[2] تصفح في 2020/05/25، على الساعة 13:20. .https://galfouse.com

[3] تصفح في 2020/05/26، على الساعة 18:20. .https://studies.aljazeera.net

الإنسانية والثقافية كالإنخراط الكبير بفعاليات ومهام حفظ السلام وأعمال الإغاثة الإنسانية والمعونات والمساعدات الخارجية ومواجهة الكوارث وحوار الحضارات وغيرها من صور الدبلوماسية الشعبية قد أسهمت في تحسين دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير في توظيف وإستغلال مواردها القومية (الطبيعية والبشرية) ومصار القوة الوطنية (الاقتصادية والسياسية) في بناء قوتها السياسية[1].

إن الإستقرار السياسي في دوب مجلس التعاون الخليجي إلى جانب العديد من الإجراءات والقوانين والسياسات العامة المحفزة والمشجعة للإستثمار على المستوى السياسي باتت دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها الإمارات وقطر والسعودية أكثر الأطراف فاعلية ونفوذا وتأثيرا وانخراطا وعلى الصعيد السياسي الداخلي فهناك النموذج الكويتي المتميز في الممارسة الديمقراطية، حيث تميزت دولة الكويت بثبات وعمق ممارستها الديمقراطية النيابية فهي قائمة بالأساس على مبادئ التوفيق بين موروثات الخصوصية

المبحث الثالث : أهم النظريات المفسرة لدول مجلس التعاون الخليجي

المطلب الأول : النظرية الليبرالية الجديدة (منظور الاعتماد المتبادل)

يشير "الاعتماد المتبادل" إلى موقف يؤثر فيه الأشخاص أو الأجزاء المتعددة في الأجزاء المختلفة من نظام معين على بعضهم البعض؛ أي: تعني الاعتماد المشترك ، ويشير الاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية إلى الوضعية التي تتميز بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول مختلفة.

وترى النظرية الليبرالية الجديدة أن المؤسسات (الإقليمية–الدولية) تنظم المصالح بين الدول وتضعها في ترتيبات تعاونية فيما بينها، كما أنها تساعد في التخفيف من الفوضى في النظامين الإقليمي والدولي، وتؤدي مشاركة الدول في المنظمات الدولية إلى تشجيع التعددية والتعاون كوسيلة لتأمين المصالح الوطنية وتساعد في التغلب على معوقات تحقيق الاعتماد المتبادل.

وتكشف الليبرالية الجديدة عن صعوبة تحقيق التعاون في حالة عدم وجود مصالح متبادلة بين الدول، فالدول تتعاون من أجل تحقيق مكاسب مطلقة، والمشكلة الرئيسة أو العقبة الكبرى تتمثل في وجود عدم

[1] أحمد محمد أيو زيد، العصر الخليجي، المقومات، المظاهر، الأهداف والتحديات، 02 يناير 2012.

امتثال والتزام بالتعاون من جانب بعض الدول، ومن ثمَّ ووفقًا لليبرالية الجديدة فإنه يمكن إقناع الدول والفاعلين الآخرين بالتعاون إذا أصبح لديهم ثقة في أن جميع الدول سوف تلتزم بالقواعد، وأن هذا التعاون سيفضي إلى تحقيق مكاسب مطلقة. وتشير النظرية أيضًا إلى أن هناك مجالات يكون فيها التعاون أكثر سهولة كالتعاون والتواصل والمبادرات الاقتصادية والثقافية، أما التعاون في مجال الأمن والأمور العسكرية فنجد الليبراليين الجدد أقل تفاؤلاً بشأنه .وترى الليبرالية الجديدة أن درجة عالية من الترابط تؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول مما يدعم الاستقرار في النظامين الدولي والإقليمي

ويكشف بعض الدراسات توقف الاعتماد المتبادل على عدة مؤشرات، أهمها:

- حجم المعاملات التي تتم بين الفاعلين الرئيسيين في النظام.
- درجة حساسية الفاعلين الدوليين للتغيرات التي تحدث في النظام .
- قابلية الفاعلين للتأثر بالعوامل الخارجية.
- توافر أطر مؤسسية للتفاعل بين الوحدات الدولية.

ووفقًا لهذه النظرية؛ فإن تأسيس مجلس التعاون جاء لتنظيم المصالح بين دول الخليج الست ووضعها في ترتيبات تعاونية فيما بينها، كما أنه يمثل وسيلة لتأمين المصالح الوطنية لتلك الدول، ويساعد في التغلب على معوقات تحقيق الاعتماد المتبادل بين الدول الست. وترجع سهولة التعاون بين تلك الدول وفقًا للنظرية إلى وجود مصالح متبادلة فيما بينها، فالدول اتجهت إلى التعاون وتأسيس المجلس من أجل تحقيق مكاسب مطلقة مع وجود قدر من الثقة في امتثال والتزام الدول الست بقواعد التعاون. وقد سار مجلس التعاون في تأسيسه إلى المجالات التي يكون التعاون فيها أكثر سهولة كالتعاون والتواصل والمبادرات الاقتصادية والسياسية والثقافية، مع تأجيل "أو عدم إعلان" التعاون في مجال الأمن والأمور العسكرية في البداية[1].

المطلب الثاني : النظرية الإتصالية و النظرية الفيدرالية

لقد ساهم " كارل دويتش "Deutsch Karl" " ، وهو أحد رواد المدرسة التعددية في تطوير نظرية الاتصالات الاجتماعية التي تشمل الاتصال السياسي، و تؤكد على أهمية الاتصال بين الوحدات الدولية المختلفة كأساس لقيام التكامل والهدف النهائي لدويتش هو إنشاء ما أطلق عليه (مجتمع آمن) والذي

[1] تصفح في 27 ماي 2020 على الساعة 17:15 https://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath

يمكن أن يأخذ ثلاثة أشكال ، الشكل الأول هوما أطلق عليه (مجتمع اللاحرب) الذي يتوافر فيه الحد الأدنى اللازم لحل المشكلات من دون اللجوء للعنف ، أما الشكل الثاني هو (المجتمع المتعدد الذي يتضمن إنشاء عدد محدود من المؤسسات السياسية المشتركة ، وفي الشكل الثالث هو (المجتمع المندمج) حيث يتم فيه إنشاء مؤسسات مشتركة في قطاعات المجتمع كافة ، ومن أهم الأفكار التي تحدث عنها دويتش هي ضرورة وجود إحساس بالانتماء الجماعي بين أبناء المجتمع المعين وهو مايطلق عليه آخرون (الثقافة السياسية للتكامل)، أي أنه من دون توفر مجموعة مشتركة من القيم والإحساس بالانتماء يكون من الصعب إضفاء شرعية على مؤسسات التكامل". : النظرية الفدرالية :

يعتبر " أميتاي اتزيوني "، أحد رواد المدرسة الفدرالية، ويعتبر أن الوحدة السياسية هي الطريقة التي يتم بواسطتها التكامل، حيث تسعى هذه النظرية إلى تطبيق نموذج الدولة الفدرالية على مستوى الدولي، بمعنى قيام الدول الداخلية في عملية الاندماج بالتخلي عن سيادتها لصالح حكومة فيدرالية، وأن يتم توزيع جديد للسلطات بين الحكومة الفيدرالية، والحكومات الإقليمية في المجالات المختلفة، ويعطي أنصار هذا الاتجاه الولايات المتحدة الاميركية كمثال ناجح للدولة الفيدرالية، والتكامل بالنسبة لأصحاب المدرسة الفيدرالية عبارة عن نتيجة، وليس عملية لأنه يعني بروز اتحاد سياسي بين دول مستقلة وذات سيادة.

ويعتقد بأنه حتى يمكن تحقيق التوحيد السياسي لابد من تتبع عملية التوحيد من لحظة اعتبارها فكرة حتى نضوجها ، وذلك لبناء نموذج تكاملي، وهو ما فعله بالضبط وجعل النموذج مستند إلى أربعة مراحل :

1 – حالة ما قبل التوحيد ،

2– عملية التوحيد من قبل القوى الفاعلة فيها .

3– عمليةالتوحيد من خلال القطاعات التي شملتها .

4– نضوج عملية التوحيد ووصولها إلى نهاية المرسومة لها.

ويرى " اتزيوني " أنه لكي يحدث التكامل لابد من وجود اعتماد متبادل بين الأطراف في قطاعات معينة وهنا يتناول المرحلة الأولى، وهي مرحلة ما قبل الوحدة . أما المرحلة الثانية في تبرز فها قوى التوحيد والتي تكون لها طبيعة قسرية أو نفعية أو مرتبطة بالهوية.

ووفقا لنظريات التكامل ، فإن تأسيس مجلس التعاون جاء متسقا مع الطرح الوظيفي القائم على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية مع احتفاظ الدول بسيادتها السياسية ورفض مبدأ الاندماج الدستوري الكامل بين الدول الأعضاء في المجلس".

كما سعت الدول الست إلى التقدم التدريجي المدروس على طريق التكامل من خلال التركيز على قطاعات محددة ، أي من خلال إتباع أسلوب الإنجاز المرحلي بما يؤدي إلى التوسع المستمر لإطار العملية التكاملية وصولا إلى الوحدة، وهو ما أكد عليه النظام الأساسي المجلس التعاون. خاصة أن هناك عوامل رئيسية عززت تماسك مجلس التعاون الخليجي.

وتشمل هذه العوامل وقوف الدول الستة في صف واحلي من أجل مواجهة التهديدات الأمنية المتبادلة، ومصلحة مشتركة في حماية هويتها السياسية الملكية ورغبة في توسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق الاستهلاكية والاستفادة من وفرات الحجم في التصنيع والخدمات .وقد دفعت هذه العوامل بدول مجلس التعاون الخليجي بالشروع في مشاريع تكامل طموحة ضمن المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية .وتتمثل الإنجازات الأبرز في هذه المجالات بتأسيس قوات درع الجزيرة في العام 1982، وإبرام ميثاق دفاع مشترك في العام 2000 ، وحماية النظام الملكي في المنطقة خلال الثورات الربيع العربية في العام 2011 و الاتفاقيات الاقتصادية في العامين 1981 و 2001 والتي قلصت الحواجز في وجه تدقق رأس المال واليد العاملة ضمن مجلس التعاون الخليجي[1].

المطلب الثالث : نظريات التكامل الإقليمي

نشأت نظريات التكامل الإقليمي لتفسير عملية التكامل بين الدول المختلفة من حيث الدوافع والقوى المحركة والآليات مع التنبؤ بمستقبل هذه العملية. ويُعرَف التكامل الإقليمي بأنه "عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي تؤول إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومات الوطنية في السابق، وهذا الكيان الدولي الجديد والموسع يصبح بمثابة النواة المركزية التي تحاول أن تستقطب كل الولاءات والتوقعات والأنشطة السياسية للأطراف القومية التي أوجدته، وهو بأجهزته ومؤسساته يستطيع أن يمد سلطاته إليها...إلخ.

وتعد "النظرية الوظيفية" واحدة من أهم نظريات التكامل المفسرة لتأسيس مجلس التعاون. وترتبط هذه النظرية بإسهامات "ديفيد ميتراني"، وتقوم فكرة النظرية على ضرورة الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الوظيفية في عملية التكامل، والتركيز على التكامل الوظيفي في القطاعات الفنية المختلفة، والتخلي عن فكرة الاتحاد السياسي. ويضرب "ميتراني" مثالاً بعصبة الأمم التي انهارت بعد الحرب العالمية الأولى في حين استمرت منظمة العمل الدولية –وهي منظمة وظيفية– في أداء عملها. والتصور

[1] تصفح في 26 ماي 2020 على الساعة 10:20 https://platform.almanhal.com

النهائي لعملية التكامل لدى "ميتراني" يقوم على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية، وتقوم الدول بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الفنية إلى المؤسسات الدولية "الإقليمية" مع الاحتفاظ بسيادتها السياسية.

كما يقوم نموذج التكامل الوظيفي على رفض مبدأ الاندماج الدستوري الكامل بين الوحدات القومية الأعضاء في تلك الترتيبات التعاونية، ويفضل عليها التقدم التدريجي المحسوب والمدروس على طريق التكامل، وذلك من خلال التركيز على قطاعات محددة، ويفترض النموذج الوظيفي أن الدول حتى وإن تشابهت ظروفها أو تلاقت مصالحها، فإنها لا تستطيع أن تحقق الاندماج الفوري والشامل الذي يمكن أن يمتد إلى مختلف جوانب الحياة فيها؛ فالتكامل الإقليمي بأسلوب الإنجاز المرحلي يمكن أن يقود إلى التوسع المستمر لإطار العملية التكاملية، بحيث تشمل في النهاية كل هذا معًا.

وتحدد نظريات التكامل مجموعة من المتطلبات الأساسية التي يستلزمها تحقيق التكامل الإقليمي، وأهمها :

- **التماثل الاجتماعي** :ويعد من الشروط المسبقة لتحقيق التكامل الإقليمي، باعتباره المحرك الاجتماعي في خلق الدافع إلى التكامل كما يسميه "كارل دويتش"، ويقصد به ضرورة توافر اتجاهات فوق قومية مشتركة لدى أطراف عملية التكامل. وثمة اتفاق بين الباحثين على أن هناك حدًّا أدنى من المتطلبات لا يمكن النزول عنه إذا ما أُريد لهذه العملية التكاملية أن تبدأ وتستمر، ومن أبرز هذه المتطلبات: غياب مشاعر التعصب الثقافي القومي، ووجود علاقات ودية بين الحكومات المعنية، والاتفاق المشترك على أهداف السياسية الخارجية .
- **التشارك في القيم** :وخاصة بين النخب؛ إذ تعزز قوة الدفع في عملية التكامل. فبالنسبة للتكامل الاقتصادي مثلاً، قد يتحقق الانتماء القيمي المشترك من خلال الارتباط بالأيديولوجية الرأسمالية أو الاشتراكية. وبالنسبة للتكامل السياسي، قد يتحقق عامل التشارك في القيم من خلال اعتناق المبدأ الديمقراطي... إلخ.
- **المنافع المتبادلة** :إن توقع المنافع على أساس متبادل هو أيضًا من أهم المتطلبات المسبقة لتحقيق التكامل الإقليمي، فهي توفر الحافز للتنازل عن بعض صلاحيات السيادة القومية، وبدون هذا التوقع فإن الدول تتردد في الارتباط بعمليات تكاملية مقيدة لسلطتها .
- **علاقات تاريخية ودية** :ويقصد بها أن يكون السجل التاريخي للعلاقة بين أطراف عملية التكامل يصب في اتجاهات تعزز الطابع السلمي للتعامل المشترك؛ إذ لا يمكن تصور أن ينطلق التكامل

من حصيلة متراكمة من التفاعلات السلبية أو الانطباعات العدائية حتى وإن كان قد طرأ على تلك العلاقة في خطوطها العامة بعض التحسن النسبي فيما بعد .

- **المؤثرات الخارجية** :ويقصد بها المؤثرات الخارجية المحفزة لأطراف العملية التكاملية، وقد يتمثل التأثير الخارجي في صورة: تهديدات العدوان، أو الحرب الموجهة ضد هذه الأطراف، أو الشعور بالتهديد الاقتصادي الخارجي... إلخ.
- **ووفقًا لنظريات التكامل**، فإن تأسيس مجلس التعاون جاء متسقًا مع الطرح الوظيفي القائم على إنشاء تنظيمات وظيفية دولية مع احتفاظ الدول بسيادتها السياسية ورفض مبدأ الاندماج الدستوري الكامل بين الدول الأعضاء في المجلس[1].

[1] تصفح في 27 ماي 2020 على الساعة 17:15 https://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath

خاتمة الفصل الأول

إن نشأة المجلس جاءت في مرحلة تاريخية كان الخليج العربي يضطرب فيها أمنيًّا وعسكريًّا، فرضت على مجلس التعاون أن يجعل قضية الأمن والدفاع في مقدمة أولوياته رغم أن البيان الأول للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في أبو ظبي في مايو/أيار 1981 لم يتحدث عن الأمن بصورة مباشرة؛ حيث أشار إلى أن أسباب ودواعي تأسيس مجلس التعاون تتمثل فيما يربط تلك الدول من علاقات تاريخية وطيدة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة.

ولعل ذلك نابع من إدراك واضعي النظام الأساسي، أن مفهوم الأمن الداخلي والخارجي لن يكون محل إجماع في تلك اللحظة؛ ولذا أكد نظامه الأساسي على هدف أولي، وهو قيام الوحدة بين أعضائه من خلال مراحل التعاون والتنسيق وتقريب وجهات النظر، ودمج المؤسسات وتوحيد السياسات وتأكيد مظاهر الاختلاف، لتتوازى معها مرحلة قطع فيها المجلس شوطًا طويلاً في توحيد مفهوم الأمن الجماعي وتشكيل قوات درع الجزيرة التي كانت نواة لجيش خليجي قام بدور عملي ومعنوي في تحرير الكويت عام 1991 ، اقتناعًا بأن الحديث عن فراغ القوة في المنطقة والثروة التي ليس لها صاحب يمكن أن ينتهي إلى الأبد، إذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت وأكيد بدورهم الجماعي.

الفصل الثاني حصار قطر الأسباب و النتائج

المبحث الاول مراحل بداية الازمة

المبحث الثاني اسباب و دوافع حصار دولة قطر 2017

المبحث الثالث انعكاسات الحصار على دولة قطر

المبحث الأول : مراحل بداية الأزمة

المطلب الأول: جذور الأزمة

تميزت السياسة الخارجية القطرية منذ عام 1995 بالديناميكية والمدونة والقدرة على المناورة ومحاولة إيجاد علاقات متوازنة مع أكثر القوى الإقليمية والدولية، فبنت قطر علاقات متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية واستضافت في العديد إحدى أكبر القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة في الوقت الذي انفتحت فيه على القوى الإقليمية الأخرى على الرغم من التناقضات الكبيرة فيما بين هذه الدول وقد انفتحت على المبادرات والمؤتمرات الحوارية التي غدت جزءا من أدوات السياسية الناعمة التي تستخدمها، وأطلقت ثورة إعلامية عبر إنشاء قناة الجزيرة، وشرعت من خلالها الباب أمام مناقشة قضايا كانت لقد (تابوهات) في الفضاء السياسي العربي المغلق، فقد عملت الجزيرة على استضافة مثقفين وإعلاميين وناشطين من مختلف التيارات السياسة والفكرية والليبرالية والقومية واليسارية والإسلامية، وتناولت أكثر القضايا حساسية في العالم العربي وعلى الصعيد الداخلي، اتسمت سياسة قطر بالإنفتاح فأولت قضايا المرأة إهتمانا كبيرا، وقامت بلبرلة التعليم وفتح فروع للجامعات الأمريكية، وفتحت المجال لقيادات إسلامية منفتحة كي تقوم بدور مؤتمر في تجديد الخطاب الديني وفي الوقت ذاته سمحت ببناء كنائس جرى تمويلها بتبرع من أمير قطر نفسه.

ووقفت قطر بقوة ضد العدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة، ومع انطلاق ثورات الربيع العربي، حاولت الدول العربية تحميل الإعلام وقطر المسؤولية عنها في تقرب من عملية محاسبة للنفس على الأخطاء والسياسات التي قادت إلى الحالى الثورية عربيا، وقد ازدادت الضغوط على النظم العربية في ضوء النموذج الحضاري الذي قدمه الشباب العربي في الساحات والميادين العامة وأثار إعجاب الغرب والعالم، وجعل الولايات المتحدة تتخلى أمام هذا النموذج السلمي والراقي في التغيير عن أكثر حلفائها قوة، كما حصل مع نظام حسني مبارك في مصر.

وفيما كانت قطر وقناة الجزيرة تؤديان أكثر أدوارهما حيوية ومحورية في المنطقة العربية خلال هذه المرحلة كانت النظم العربية تعيش مرحلة انكماش ودفاع عن النفس، محاولة الإنحناء للعاصفة ريثما تهدأ، لكن الأمور لن تلبث أن تغيرت بسرعة.

مثل عام 2013 نقطة مفصلية في سياسة قطر الخارجية، إذ بدأ المد الثوري بالإنحسار نتيجة أخطاء وإخفاقات تقوى الثورة، وعنف الأنظمة ولا سيما النظام السوري وأخطاء الإسلاميين في الحكم في مصر وطموح العسكر للعودة إلى الحكم، وتعقيدات الوضعين السياسي والإجتماعي العربيين، وبدأت قوى النظام القديم والثورة المضادة تستجمع قواها استعدادا لهجوم مضاد كبير، وحققت اختراقيين مهمين.

الأول:في مصر حيث تمكن الجيش بدعم فاعل من دول خليجية أهمها السعودية والإمارات، من الإنقلاب على العملية الديمقراطية ووضع حد لإفرازات ثورة 25 يناير ونتائجها.

الثاني:في سوريا حيث تمكن نظام الأسد بفضل الدعم الإيراني من الصمود في وجه قوى الثورة والمعارضة والإنتقال إلى الهجوم العسكري المضاد، وقد عرفت هذه المرحلة بمرحلة الثورات المضادة التي قادتها الإمارات والسعودية، والتي حملت قطر مسؤولية محاولة إفشال مساعيها في إعادة عقارب الساعة إلى الوراء وإلغاء كل ما ترتب على ثورات الربيع العربي وبعد الإنقلاب العسكري في مصر، تفجر الخلاف بشكل علني بين السعودية والإمارات والبحرين من جهة وقطر من جهة أخرى، وانتهى بسحب الدول الثلاث لسفرائها من قطر مطلع عام 2014، واستمرت الأزمة نحو تسعة أشهر، لقد كان شرطهم أن تدعم قطر الإنقلاب العسكري، وفي حينه كان العالم أجمع يرى فيه انقلابا عسكريا، وكان دعم الإنقلاب في مصر موقف الأقلية دوليا وحتى إفريقيا.

توقفت الأزمة الخليجية في ذلك الوقت عند حدود سحب السفراء، ولم تتخذ أبعادا أكبر نتيجة حالة القلق التي انتابت عواصم الدول الخليجية من سياسات إدارة أوباما الثانية، فبعد أن أيد أوباما في ولايته الأولى ثورات الربيع العربي، حاول في ولايته الثانية التقرب من إيران أملا في إبرام إتفاقية لحل أزمة برنامجها النووي وقد أدت سياسات أوباما الإسترضائية تجاه إيران وشعور خليجي بالتخلي الأمريكي، إضافة إلى تنامي سياسات الهيمنة الإيرانية إلى إحساس خليجي عام بالضعف، ما دفع السعودية والإمارات تحديدا إلى تأجيل خلافاتهما مع قطر وخاصة قطر حقلها في دعم الحملة السعودية الإماراتية في مواجهة الميليشيات الحوثية التي انقلبت على الشرعية وسيطرت لعى العاصمة صنعاء في أيلول/ سبتمبر 2014 [1].

[1] مركز العربي للدراسات و الابحاث السياسية ازمة العلاقات الخارجية في اسباب الحملة على قطر و دوافعها سنة 2017 ص 01-03

المطلب الثاني: تجدد الأزمة

مع انتخاب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة استعادت السعودية والإمارات الثقة بالنفس، نشأ تحالف بين ولي عهد أبو ظبي وولي العهد السعودي، لأسباب داخلية وخارجية وعادت القيادتان إلى سياستها الهجومية وبدأت بالتعبئة ضد قطر في وسائل إعلام غربية وأمريكية عديدة وصولا إلى قمة الرياض التي قدمت مؤشرات على وجود أزمة مكبوتة في العلاقات مع قطر، وكان أبرزها محاولة تهميش الحضور القطري وبعض دول مجلس التعاون والأردن، في مقابل التركيز على الحضور الإماراتي والمصري قبل أن تنطلق هجمة إعلامية بعد يومين على إختتام قمة الرياض.

بدأ الهجوم الإعلامي الإماراتي السعودي على دولة قطر لرواية تصريحات أمير قطر بالرغم من التصريحات أنه جرت قرصنة وكالة الأنباء القطرية.

استمرت الحملة على الدوحة وأخذت الهجمة الإعلامية على قطر شكلا جديدا غير مألوف في التعامل البيني ضد قطر وسياستها الخارجية، والتي وصلت إلى توجيه الشتائم للأسرة الحاكمة، وهذا تطور غير مسبوق في الخليج،ففي السابق كانت الخلافات الخليجية تتركز على قضايا وسياسات وتتجنب تناول الأسر الحاكمة باعتبار هذا الأمر يفتح بابا واسعا أمام الطعن في شرعية العائلات الحاكمة التي تقوم عليها أنظمة الخليج كلها.

اتخذ الهجوم الإعلامي الخليجي الأخير، وما استتبعه من قطع العلاقات الدبلوماسية من سياسة قطر الخارجية والتي جاء على رأسها اتهامات لقطر بدعم الإرهاب وتنمية علاقاتها مع إيران، وزعزعة استقرار دول مجلس التعاون، في حين أن الإمارات حققت أعلى العوائد نتيجة علاقاتها الاقتصادية المتنامية مع إيران، حيث تمثل الإمارات ما نسبته 80% من حجم التبادل التجاري الخليجي مع إيران، وتمثل المنفذ الأهم لتجارة الترانزيت الإيرانية ومركزا ماليا مهما للتحويلات الإيرانية، فقد صرح سفير إيران لدى أبو ظبي محمد علي فياض: الإحصائيات الرسمية تشير إلى حجم التبادل التجاري بين إيران والإمارات بلغ 15,7 مليار دولار في عام 2013 ونحو 17,8 مليارا في عام 2012 و 23 مليارا عام 2011 و 20 مليارا في عام 2010، لكن عام 2014 شهد قفزة كبيرة في حجم التبادل التجاري بين البلدين وأصبحت الإمارات أكبر الدول المصدرة لإيران إذ شكلت ما نسبته 27 في المائة من مجموع الواردات الإيرانية، وبلغ حجم التبادلات 41,620 مليار دولار (حجم الصادرات 19,981 مليارا)، وكانت الإمارات أهم الدول المصدرة للبضائع إلى إيران، وتأتي بعدها الصين فالهند وكوريا الجنوبية.

أما عن قضية الإخوان المسلمين فقد أعلنت قطر أنها لم تدعمهم، ولا تدعمهم وتختلف معهم ولكنها لا ترى فيهم تنضيما إرهابيا وذلك لسببين:

1) **السبب الأول:** أنهم ليسوا تنظيما إرهابيا.
2) **السبب الثاني:** أن التوسع في استخدام الإرهاب ووسم الخصوم السياسيين به يضر بالمعركة ضد التنظيمات الإهابية فعلا.

أما فيما يتصل بنشر تمويل قطر للإرهاب فهي مزاعم تفندها مشاركة قطر القوية في الحرب على الإرهاب ومكافحة تمويله، علما أنه لم يبقى سوى المطلب المتعلق بحركة حماس فضلا عن ذلك كانت السعودية ومازالت محل إتهام من طرف دوائر في واشنطن، وهي نفسها الدوائر التي تحرض على قطر اليوم فيما يتصل بتمويل الإرهاب ودعمه والتي تمكنت من تمديد قانون "جاستا" الذي استهدف مقاضات السعودية ومسؤوليتها عن هجمات 11 سبتمبر 2001 [1].

المطلب الثالث: إندلاع الأزمة

في يوم 05 يونيو / حريزان 2017 أعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطع علاقاتها مع قطر.

ويرجع السبب في قطع هذه العلاقات كون أن دولة قطر تصر على دعم التنظيمات الإرهابية في عدد من الساحات العربية، وفي 22 يونيو / حريزان 2017 قدمت الدول الأربع إلى قطر عبر الكويت قائمة تضم 13 مطلبا لإعادة العلاقات مع الدوحة، كلها تدور في فلك، تعهد أمير قطر في اتفاق الرياض 2013 واتفاق الرياض التكميلي 2014[2].

فقد اندلعت الأزمة بناءا على نقل تصريحات لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني انتقد فيها "العداء" الأمريكي تجاه إيران وقالت قطر إن قراصنة وراء نشر هيذه التصريحات على وكالة الأبناء الرسمية للدولة، وقد أعربت السعودية المنافس الرئيسي لإيران غير مرة عن مخاوفها بشأن طموحات طهران الإقليمية واتهم البيان السعودي الدوحة "بدعم نشاطات الجماعات الإرهابية المدعومة من إيران في محافظة القطيف" وهي منطقة ذات غالبية شيعية تقع شرقي السعودية كما اتهمت قطر بدعم المتمردين

[1] مركز العربي للدراسات و الأبحاث السياسية –مرجع سابق– ص 03–05

[2] تصفح في 2020/05/28 على الساعة 17:00
http s/al–ain.com l'article/qatar.ba/coff prospects–Tora solution

الحوثيين في اليمن[1] وبمجرد أن نشرت التصريحات لأمير قطر في 23 ماي 2017 سارعت وسائل الإعلام في الإمارات والسعودية والبحرين ومصر إلى توجيه انتقادات لاذعة على قطر، وعلى الرغم من أن قطر لديها ترسانة إعلامية ومن بينها شبكة الجزيرة، بدا أن تطورت الأحداث قد داهمتها حيث حاول القطريون الرد بتغطية موسعة لتسريبات قيل أن قراصنة حصلوا عليها من البريد الإلكتروني لسفير الإمارات في الولايات المتحدة، لكن إجراءات جيرانها كانت أسرع وتيرة، وأشارت السعودية في بيانها يوم الإثنين إلى استخدام قطر وسائل الإعلام وأنها تستخدمها في إثارة الفتنة ولا سيما وسائل الإعلام القطرية وقد وفرت منبر لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين.

وفي المقابل شكا القطريون من حملة "تحريض لتستند إلى إدعاءات ترقى إلى حد التلفيق المطلق".

وقالت وزارة الخارجية القطرية في بيان لها: "أن الحملة الإعلامية (ضد قطر) أخفقت في إقناع الرأي العام في المنطقة وفي دول الخليج على وجه الخصوص، الأمر الذي يفسر التصعيد المستمر".

المبحث الثاني : أسباب و دوافع حصار دولة قطر 2017

المطلب الأول: نبذة عن قطر

تقع دولة قطر في منتصف الساحل للخليج العربي وهي عبارة عن شبه جزيرة منبسطة بوجه عام تمتد باتجاه الشمال في مياه الخليج.

الحكم في إمارة قطر وراثي في آل ثاني من قبيلة العتوب النجدية ويمثل أمير قطر رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفذية كما يتولى مجلس الشورى السلطة التشريعية.

وافق مجلس جامعة الدول العربية على قبول دولة قطر في عضوية جامعة الول العربية بتاريخ 1971/09/11.

تعتبر قطر إحدى الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية المساحة تبلغ مساحة قطر الإجمالية 1437 كم مربع.

[1] تصفح 2020/05/28 على الساعة 17:00
http //www.bbc.com/arabic/midd/eeast.

أهم الخصائص الجغرافية والصناعة:

تقع دولة قطر في منتصف الشاطيء الغربي من الخليج العربي هي عبارة عن شبه جزيرة تمتد باتجاه الشمال في مياه الخليج وتتبعها عدة جزر حيث تبلغ مساحتها الإجمالية 11437 كم مربع.

أهم الخصائص الإقتصادية:

لحكم موقع قطر الجغرافي المؤثر في المواصلات التجارية البرية بين الشرق والغرب فقد كانت من الدول القديمة التي اشتهرت أبناؤها بالتجارة وقد ازدهرت فيها صناعات كيرة كالغوص وصيد اللؤلؤ وصياغة الذهب والتحديد (فن التطريز بالقصب) حتى اكتشفت البيترول في عام 1940 حيث أصبح اقتصادها كغيرها من الدول النفطية الخليجية، يعتمد على عائدات النفط وقد أعطت الحكومة الأولية لتنويع اتجاهات القاعدة الصناعية للبلاد بهدف تنويع مصادر الدخل القومي حيث أولت اهتمامها لتصنيع الغاز الطبيعي ومصفاة البترول وصناعة الحديد والصلب وانتاج المصنوعات البيتروكيماوية وصناعة الإسمنت وتوليد الكهرباء وتحلية المياه، واستغلال سائر الأنشطة الممكنة للصناعات الخفيفة وتشجيع الإستثمار وقد أنشئ المركز الفني للتنمية الصناعية بهدف التوسع في المجالات الصناعية المختلفة.

معدل دخل الفرد القطري 13257 دولار سنويا[1].

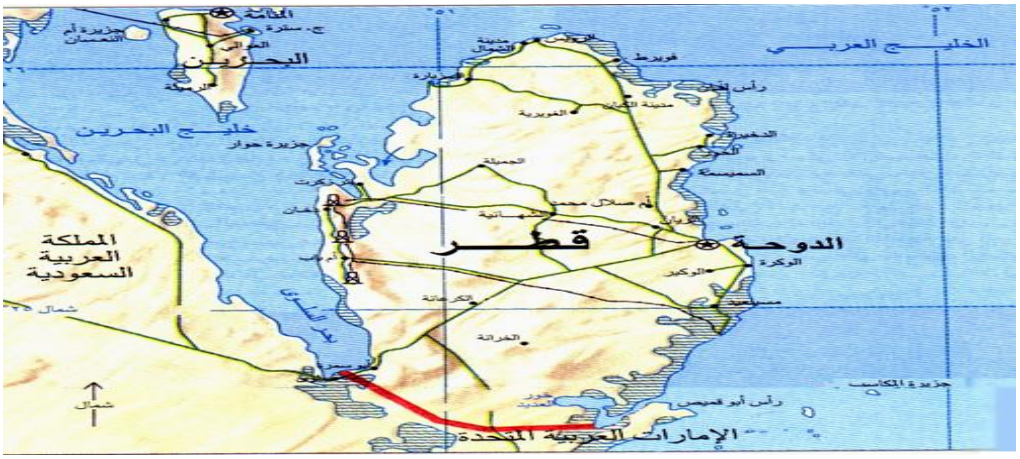

شكل رقم 01 لموقع قطر الجغرافي

المصدر: قوقل صور

[1] د أمين ساعاتي –مرجع سابق– ص 113

تصفح في 27 ماي 2020 على الساعة 09:00 https://ar.wikipedia.org/wiki

المطلب الثاني: أسباب الحصار على دولة قطر

هناك جملة أسباب قوية تقف خلف تفجير الأزمة :

أولا: التغطية السريعة بامتياز على النتائج الكارثية لزيارة ترامب المذلة للسعودية، وحرف أنظار الشعوب عن المبالغ الخيالية التي تم دفعها جزية لترامب (مئات المليارات).

ثانيا: سمحت الأزمة بتنفيذ مخطط إزاحة إبن نايف عن ولاية العهد وتنصيب إبن سلمان بيسر وسلاسة، دون مقاومة أو اعتراض، لأنه لو فعل فلربما واجه تهمة الخيانة والتخابر مع قطر، وقد يحاكم كما حدث مع الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي.

ثالثا: تصفية حسابات لكل من السعودية والإمارات وترامب مع دولة قطر، حيث يسود الإعتقاد اليوم بنجاح الثورات المضادة التي قادتها ودعمتها كل من الإمارات والسعودية (سرا وعلنا) وبالتالي فقد آن الأوان لتصفية الحساب مع الداعم الرئيسي لثورات الشعوب قطر وتحييدها عن المشهد. أما ترامب فقد أعطى الضوء الأخضر للمحاصرين عقابا لقطر على رفضها الإستثمار في مشاريع آل ترامب وصهره اليهودي كوشنر عندما عرضت عليها سابقا.

رابعا: تفجير الأزمة له علاقة عضوية بمسألة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتصفية القضية الفلسطينية، وربما إنهاء حالة غزة ككيان مستقل، والتمهيد لولادة "الحلف اليهودي مع محور الإعتدال العربي"، والذي تجري ترتيبات منحه شهادة ميلاد رسمية.

خامسا: استعداء قطر وعزلها، أدى حكما لطرد قواتها من التحالف العربي ضد الحوثي، وهو ما أطلق يد إبن زايد للمضي قدما في مخطط تقسيم اليمن والسيطرة على جنوبه وجعله محمية إماراتية.

سادسا: إشغال قطر وإرباكها من خلال سلسلة أزمات تمنعها من التأثير في ملفات المنطقة الساخنة كـ سوريا وليبيا واليمن، وتجريدها من سلاحها الناعم المتمثل بقناة الجزيرة، والتأثير على ترامب لإغلاق قاعدة العيديد العسكرية الأمريكية، هذه القاعدة استضافتها قطر حماية لنفسها من الأشقاء الكبار الطامعين بأرضها وثرواتها.

سابعا: تشويه صورة قطر أمام الشعوب العربية، بعد إجبارها على تحسين علاقتها مع إيران كونها باتت المنفذ الوحيد لها بعد أن حوصرت جوا وبرا وبحرا، وإظهارها بمظهر المتحالف مع الأجنبي المحمي من قبل (إيران – تركيا – الولايات المتحدة)[1].

المطلب الثالث : نتائج الحصار على قطر

1- النتائج الايجابية

- الحصار ثبّتَ وجود دولة قطر على المستوى الدولي! صحيح عُرفت دولة قطر بإنتاج الغاز وبأعلى مستوى للرواتب، وكذلك الحياد الإيجابي والالتزام بالمواثيق الدولية، وأيضًا بالمنجزات الرياضية، الدورة الآسيوية، ومونديال 2022، إلا أن الحصار أضاف بُعدًا جديدًا لذلك الحضور، وأصبح الإعلاميون والمفكرون والباحثون الغربيون والأمريكان أكثر قربًا من الحالة القطرية، بل وأصبحت قطر حاضرة في البرامج التلفزيونية والمناقشات الأكاديمية في الغرب وأمريكا. ولو أرادت دولة ما كل هذا الحضور، لاحتاجت مليارات الدولارات، كما فعلت بعض دول الحصار عندما اتفقت مع وكالات إعلان وعلاقات عامة غربية وأمريكية بقصد الترويج لسياساتها ضد دولة قطر.
- الحصار أوجد روحًا جديدة في نمط التفكير بالشأن العام، وسلامة وأمن دولة قطر. وأصبح حتى الشباب الغض يميّز ويتابع الأحداث بعد أن كان "يتلهى" بالألعاب أو الممارسات الشبابية، خصوصًا بعد أن وضع الشباب صورة "تميم المجد" على سياراتهم، وأصبح عليهم صون تلك الصورة، بممارسات عاقلة. وأعتقد بأن "جيل الصحار" سوف تكون له رؤى مستقبلية مختلفة عن الجيل السابق! وسيكون حاضرًا في الطروحات المحلية والحوارات الوطنية في دولة قطر.
- الحصار أكد تأييد دول العالم والمؤسسات الإعلامية والبحثية لدولة قطر، فيما يتعلق برفض المطالبة بإغلاق قناة الجزيرة، وتكميم الأفواه في المنطقة. وخير دليل على ذلك ما صدر عن المؤسسة الدولية "إفدي" خلال مؤتمرها في الدوحة قبل أسبوعين، ومعها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والاتحاد الدولي للصحفيين والمعهد الدولي للصحافة واتحاد البث الأوروبي و هيومن رايتس ووتش، وذلك برفضهم الحصار المفروض على دولة قطر، وقمع حرية التعبير، وإغلاق قناة الجزيرة، الذي كان ضمن المطالب الثلاثة عشر التي أصدرتها دول الحصار الأربع ضد دولة قطر. كما أكد الدكتور فرانسوا ديروشيه عضو بعثة المراقبة الدولية "إفدي" لحقوق الإنسان بأن "قطر انتصرت على الحصار بصمود شعبها، وأن دول الحصار تحرق بيوتها بأنفسهم، وعليهم العودة عن إجراءاتهم ضد

[1] تصفح في 28ماي 2020 على الساعة 11:00 https://www.noonpost.com/content/18813

قطر، قبل أن تشكّل الأزمة نهايتهم على يد شعوبهم".، وتساءل: "إن دولًا لا تحترم حقوق الإنسان والحريات كيف تدّعي مكافحة الإرهاب

- الحصار وحَّد كل القطريين، حتى الذين لديهم وجهات نظر فيما يتعلق بالشأن العام، تحت قيادة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، وبدا سمو الأمير قائدًا مُلهمًا لهم، وظهر ذلك في الأحاديث العامة، وفي وجوه الأطفال، وفي "الجداريات" التي انتشرت في كل أنحاء قطر، وأيضًا ظهر ذلك في كتابات الزملاء في الصحافة القطرية.
- الحصار حرّك الطاقات المبدعة نحو التعبير عن حب الوطن، ورفض الحصار، والتمسك بالمبادئ التي أعلنها صاحب السمو الأمير في خطابه السامي، الذي جسّد الحالة القطرية: "وقد حقق مجتمعنا فيه نجاحًا باهرًا، إذ أثبتنا أنه ثمة أصول ومبادئ وأعراف نراعيها حتى في زمن الخلاف والصراع، وذلك أننا نحترم أنفسنا قبل كل شيء، وأدعو الجميع إلى الاستمرار على هذا النهج، وعدم الانزلاق إلى ما لا يليق بنا وبمبادئنا وقيمنا". وتلك إشارة واضحة لما بدر من " الأشقاء" في حالة فقدان البوصلة وغياب البصيرة. ولقد ألقى ذاك التوجه المشرق بظلاله على الإبداع لدى القطريين في مجال الشعر و "الكليبات التلفزيونية"، والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والفنون التشكيلية، وأيضًا في وسائل التواصل الاجتماعي. كما تفنن الملحنون والمطربون في تقديم "حب الوطن" بصورة راقية، تعبّر عما يجيش في قلوب القطريين ووقوفهم مع الحق ضد الجور في الظلم.

2- النتائج السلبية :

توجد بعض نتائج سلبية للحصار، لعل أهمها ما مسَّ حياة المواطنين في قطر وفي دول الحصار، خصوصًا المستثمرين والذين لهم أملاك وعائلات في دول الحصار. وهناك لجنة للتعويضات تابعة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان ترصد كل الأضرار التي لحقت بالمواطنين جراء الحصار. ولكن الإيجابيات أكثر وضوحًا، وأكبر أهمية بالنسبة للإنسان القطري، الذي أثبت بجدارة حبه لوطنه وقيادته، وأصبح أكثر وعيًا في كشف الأكاذيب والافتراءات التي ملأت سماء الخليج من الفضائيات والصحف في دول الحصار[1].

[1] تصفح في 28 ماي 2020 على الساعة 16:12 https://al-sharq.com/opinion

المبحث الثالث : انعكاسات الحصار على دولة قطر

المطلب الأول : على الصعيد الأمني

وضعت الظروف التي أعقبت فرض الحصار، في 5 حزيران/ يونيو 2017، الدبلوماسية القطرية أمام تحدٍّ كبير، هدفه الأساسي التحرك في اتجاه احتواء وإفشال لمحاولات دول الحصار عزْل قطر دبلوماسيًا وسياسيًا، وتعطيل محاولات الاستفراد بها عبر إلصاق تهمة تمويل الإرهاب ودعمه بها. كما سعت قطر لشرح موقفها الداعي إلى حل الأزمة عبر الحوار، والكشف عن تداعيات الحصار إنسانيًا وتقويضه أخلاقيًا وسياسيًا. وسعت قطر، أيضًا، لإنشاء شبكة من التحالفات الهادفة إلى ردع دول الحصار عن القيام بإجراءات إضافية ضدها وإقامة شراكات اقتصادية بديلة تساعدها على تجاوز أثار الحصار ونتائجه. وقد تبنَّت الدبلوماسية القطرية خلال الأزمة إستراتيجية مبنية على التحرّك السريع في كلّ الاتجاهات، لتحقيق هذه الأهداف، قادها الأمير تميم بن حمد آل ثاني، ووزير خارجيته محمد بن عبد الرحمن آل ثاني.

تفاعلت قطر فورًا مع الجهود الكويتية، وتعاملت معها إيجابيًا. فزار أمير قطر الكويت، بعد اختراق وكالة الأنباء القطرية، وقبل أيام من فرض الحصار على قطر . ومع تحول المساعي الكويتية لاحتواء الأزمة إلى وساطة دبلوماسية تستهدف إنهاء أزمة حصار قطر وإعادة العلاقات الدبلوماسية إلى طبيعتها، أمّنت قطر كل وسائل إنجاحها؛ وقد بدا ذلك واضحًا في تغطية الإعلام القطري الهادئة للهجمات الإعلامية العنيفة التي استهدفت قطر وحكومتها وشخص الأمير والعائلة الحاكمة. واستمر الموقف القطري محاولًا إنجاح الوساطة الكويتية بعد ذلك؛ فكان أمير قطر هو الحاكم الخليجي الوحيد الذي لبى دعوة أمير الكويت لحضور القمة الخليجية التي عُقدت في الكويت، في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2017.

حمل تفعيل الاتفاقية الدفاعية بين تركيا وقطر في مضمونه رسائل عديدة داخلية وخارجية، لكن هذه الخطوة جاءت حاسمة في مفعولها السياسي، وأعادت خلط الأوراق في مشهد الأزمة على نحو كامل؛ فدخول لاعب إقليمي مهم، مثل تركيا، على خط الأزمة أربك حسابات دول الحصار ومساعيها الرامية إلى عزل قطر إقليميًا تمهيدًا لعزلها دوليًا.

كانت أولى الإجراءات الدبلوماسية والسياسية هي سحب ورقة "تمويل الإرهاب" من التداول السياسي. وقد توافر اقتناع مبكر لدى الدبلوماسية القطرية بوجود خلاف جوهري تجاه الأزمة الخليجية بين الرئيس ترامب، المنحاز إلى صفقاته المالية والمبالغ الكبيرة التي حصل عليها بعد قمة الرياض، والمؤسسة الأميركية ممثلة بوزارتَي الخارجية والدفاع التي خشيت من تعريض المصالح الأميركية في الخليج للخطر، في حال مسايرة أحد أطراف الأزمة ضد الآخر. ومن باب سد الذرائع، وقّعت قطر، في 11 تموز/ يوليو 2017، مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة بخصوص محاربة "تمويل الإرهاب."

بعد ذلك، بدأت الدبلوماسية القطرية، من خلال عمل دؤوب لوزير الخارجية، حراكًا دبلوماسيًا مضادًا، هدفه إخطار القوى الدولية والإقليمية بالآثار الإنسانية المترتبة على الأزمة من جهة، وتفنيد ادعاءات دول الحصار واتهاماتها تجاه الدوحة من جهة أخرى. نجحت قطر بطريقة غير مباشرة في إقناع بعض الدول المقاطعة بالعودة عن خطواتها؛ إذ استطاعت الدبلوماسية القطرية تحقيق نتائج ملموسة، تمثلت في انحياز أوروبي عريض إليها من بوابة رفض اعتماد نهج الحصار والعقوبات وسيلةً لحل الخلافات السياسية بين الدول. ذلك أن أمير قطر قد بدأ، في 15 أيلول/ سبتمبر 2017، زيارة رسمية لكل من ألمانيا وفرنسا تباعًا .رفضت خلالهما كلتا الدولتين نهج العقوبات وسياسات الحصار المفروضة على قطر. ثم زار الرئيس الفرنسي الدوحة، في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2017، وطالب برفع الحصار عن قطر.

لم تنجح دول الحصار في كسب تأييد إقليمي دولي لعزل قطر منذ بداية الأزمة؛ فسعت إلى عزل قطر في محيطها العربي والإسلامي، من خلال التخفيض الدبلوماسي أو قطع علاقاتها الدبلوماسية على نحو كامل. ثبطت الدوحة محاولات المملكة العربية السعودية لحث دول مثل الصومال، والسودان، والمغرب، على قطع علاقتها الدبلوماسية مع قطر، بل إنها نجحت في إقناع بعض الدول المقاطعة بالتراجع عن خطواتها، كما جرى مع السنغال التي أعلنت عودة سفيرها إلى الدوحة في 21 آب/ أغسطس 2017 ، وذلك بعد أن دعته للتشاور في 7 حزيران/ يونيو 2017 . ومن ثم تبعتها تشاد في 20 شباط/ فبراير 2018، بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة إلى وضعها الطبيعي ، وذلك بعد أن أغلقت سفارة قطر في نجامينا في 23 آب/ أغسطس 2017 . كما استقبلت الدوحة، خلال عام واحد، ستة رؤساء من أفريقيا، من بينهم الرئيس السوداني عمر البشير، وافتتحت سفارة جديدة لها في غانا.

ساحة الصراع الدبلوماسي الرئيسة بين قطر ودول الحصار كانت في الولايات المتحدة. نجحت فيها قطر في تقديم الدلائل والبراهين على نية هذه الدول في تشويه صورة قطر، واتهامها بدعم الإرهاب، لأسباب تتعلق بالسياسة الخارجية القطرية. ولذلك لم يجد البنتاغون مانعًا من الموافقة على صفقة شراء قطر لطائرات مقاتلة من طراز "إف 15" بقيمة بلغت 12 مليار دولار، في اتفاقية وقّعها وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس مع نظيره القطري خالد العطية، في واشنطن، في 14 حزيران/ يونيو 2017 .كما أعلنت كل من قطر والولايات المتحدة عن بدء الحوار الإستراتيجي القطري – الأميركي في 30 كانون الثاني/ يناير 2018 في واشنطن، وقد ارتكز هذا الحوار على تعزيز العلاقات في الجانبين الاقتصادي والأمني ، حتى إن الرئيس الأميركي ترامب استقبل أمير قطر مرتين خلال عام الحصار؛ المرة الأولى في 20 أيلول/ سبتمبر 2017 على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والثانية في زيارة رسمية لأمير قطر إلى الولايات المتحدة في 10 نيسان/ أبريل 2018، أشاد فيها ترامب بدور قطر في مكافحة تمويل الإرهاب.

لم تتوقف التحركات الدبلوماسية القطرية عند محاولة احتواء محاولات عزلها سياسيًا وأمنيا لتأمين شراكات تساعدها على ردع دول الحصار عن اتخاذ مزيد من الإجراءات ضدها، بل ذهبت أيضًا في اتجاه بناء جسور شراكة اقتصادية مع مختلف دول العالم من آسيا، مرورًا بأوروبا وأفريقيا، وحتى أميركا اللاتينية.
كما يمكن حصرها في النقاط التالية :

-اتجاه قطر بعد عزلها خليجيا إلى تعزيز العلاقات التعاونية التركية وقبول المساعدة من تركيا وايران.

-تعهد رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي بوب كوركر في 26 / 6 / 2017 بعرقلة صفقات السلاح للخليج حتى تحل أزمة الحصار المفروض على قطر وطالب دول المنطقة ببذل الجهود لمحاربة الإرهاب وصرح أنه سيسحب موافقته على مبيعات السلاح الأمريكي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى حين إيجاد حل للأزمة.

-توقيع قطر لاتفاقية شراء مقاتلات أف 15 ضمن صفقة تقدر بـ 12 مليار دولار 72 مقاتلة في 14 /2017/6 وهذا يؤثر على سياسة التسلح المشتركة.

-في 16 /2017/6 إجراء مناورات عسكرية لسفينتين من القوات البحرية الأمريكية القطرية.

-صمت مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية أمام الأزمة وعدم القيام بدور فعال.

-التأثير على عدم استقرار المنطقة وإعطاء الفرصة للصراعات الإقليمية.

-التأثيرات الاقتصادية خاصة على السوق الخليجية المشتركة.

-التأثير على المكاسب المشتركة وسياسات التعاون.

-التأثير على استقرار مجلس التعاون الخليجي.

كل هذه التأثيرات توسع الهوة بين الأشقاء الخليجيين خاصة بعد تسريبات مواقع إلكترونية تظهر سعي الإمارات إلى تحجيم دور قطر الإقليمي والتحريض على استهدافها أمنيا وسياسيا.

يواجه تحقيق الأمن الجماعي في منطقة الخليج العديد من التحديات والرهانات منها:

*الخلافات المتكررة بين دول مجلس التعاون الخليجي مع قطر والتنافس الإقليمي بينها.

*العنف السياسي وتزايد حدة التوترات الطائفية.

*عدم استقرار العراق واليمن.

*تزايد الدور الإيراني وامتلاكها قدرات صاروخية باليستية لاتتوفر لدى دول الخليج.

*تأثيرات سلبيات "الربيع العربي" والتهديد الإسرائيلي.

*التبعية لأمريكا من قبل أغلب دول الخليج[1].

[1] تصفح في 30ماي 2020 على الساعة 10:30 https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies

المطلب الثاني : على الصعيد الاقتصادي

حمل حصار قطر العديد من الأبعاد الاقتصادية للتضييق على قطر ، فقد قطعت دول الحصار صادراتها الغذائية ، و الدوائية ، و الصناعية ، و غيرها من الصادرات عن دولة قطر ، و لكن بفضل القيادة الحكيمة ، تمكنت الدولة من تأمين جميع احتياجات الشعب القطري المختلفة من خلال تعزيز السوق المحلي و تشجيع المزيد من الأفراد و الشركات على توسيع تجارتهم أو البدء في مشاريع جديدة تسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة ، كما تم الانفتاح على أسواق عالمية جديدة لتعويض منتجات دول الحصار و توثيق العلاقات الثنائية بين قطر و مختلف الدول.

و لم يقتصر الضرر الاقتصادي على الداخل في دولة قطر ، و لكنه أمتد ليشمل تجارة و استثمارات القطريين مع دول الحصار و فيها بسبب غلق جميع المنافذ و منع القطريين من دخول هذه الدول و توجيهات دول الحصار بوقف التعامل مع القطريين و منعهم من تسييل أموالهم أو التصرف في استثماراتهم ، فقد تكبدت المئات من التجار و أصحاب الأملاك الكثير من الخسائر المالية الكبيرة و يعتبر كل ذلك انتهاكا صارخا لمواثيق حقوق الإنسان العالمية و العربية التي تؤكد على احترام حقوق الإنسان الاقتصادية و السياسية و الإنسانية .

و يتأكد لنا أن الهدف من الحصار لم يكن التضييق على الحكومة القطرية فحسب بل على الشعب أيضا فلم تكتف تلك الدول بفرض غرامات و عقوبات على المتعاطفين مع شعب قطر قامت أيضا بمنع التداول بالريال القطري و منع أي تحويلات مصرفية من دولة قطر الى دول الحصار ، و هنا بات من الصعب على الكثير من الأسر إعالة أفراد أسرهم في تلك الدول و إرسال المال لهم بشكل دوري ما يعني في الكثير من الحالات غياب العائل الوحيد لهم و مصدر الدخل و لنا أن نتخيل أبعاد مثل هذا القرار على المنتفعين من هذه التحويلات المالية من ذويهم سواء لتلقي التعليم أو لتلقي العلاج فذلك مما يعني تأخرهم أو عدم تمكنهم من دفع رسوم العاجلة و الهامة .

و مما لا شك فيه أن قرارات دول الحصار التعسفية لم تكن ذات اثر على القطريين فحسب بل مست مواطني دول الحصار أيضا و بشكل كبير نظرا لعدد المقيمين الخليجيين في قطر ، فقد دفع الكثير للتخلي عن وظائفهم و مصدر دخلهم في دولة قطر و العودة لدولهم ي وقت قصير جدا ، دون أي اعتبار لاحتياجات أسرهم أما الذين استمروا في العمل – من البحرينيين– بعد استصدار تصريح الموافقة

للسفر لدولة قطر فلم يسلموا من تبعات هذا القرار السياسي فقد زادت عليهم الأعباء الاقتصادية خاصة مع مقاطعة قطر جوا و منع الطيران المدني القطري من دخول النطاق الجوي لدول الحصار و هنا أصبح السفر للوطن و لقاء الأهل و الأقارب أكثر مشقة و طولا و كلفة فيضطر المواطن الى السفر أولا إلى الكويت أو عمان حتى يستقل طائرة أخرى يسمح لها بالدخول لدولته و لذلك فحتى هذه الأسر تواجه تحديات اقتصادية لإعالة ذويها و إيجاد سبل جديدة لتوفير حياة كريمة لهم [1].

المطلب الثالث : على الصعيد التعليمي

تشير الكثير من الدراسات التي قام بها العديد من البحثين الكويتيين حول مشاكل الشباب الجامعي في الكويت في مرحلة ما بعد إلى أن نجاح الطلاب في أي مرحلة تعليمية يعتمد على درجة استيعابهم لما يدرس لهم ، و لكن مواجهة الطالب للمشكلات و الضغوط قد تؤثر على تحصيله الأكاديمي أو تتسبب في رسوبه و هنا من شأنه أن يؤثر على بعض السلوكيات و يولد الانفعالات مع الوقت .

قبل أن تعلن دول الحصار الثلاث عن قطع علاقاتها مع دولة قطر و بدء الحصار ، كان عدد الطلاب السعوديين في دولة قطر في جميع المراحل ، يشكل نسبة تصل إلى 59 % و عدد الطلاب البحرينيين يمثل نسبة 33 % من الطلاب الأجانب إلا أن مطالبات دول الحصار لمواطنيها بالعودة إلى أراضيهم أجبرت الكثير من الطلاب على الافتراق عن أحد والديهم و عدم تمكنهم من إتمام عامهم الدراسي و بالتالي تأخرهم في تحصيلهم العلمي كما أن دولهم لم تسمح لهم بالعودة لقطر من اجل استكمال تعليمهم في بداية العام الأكاديمي 2018/2017.

و شمل اثر قرار الحصار التعسفي كذلك الطلاب القطريين المبتعثين لجامعات في تلك الدول و قد انتهكت جميع حقوقهم التعليمية بحرمانهم من تقديم اختباراتهم أو منحهم شهادات إكمال المواد و المقرران الدراسية و إفادات التخرج ، ما يعني ضياع جهودهم لاستكمال تعليمهم أثناء فترة الابتعاث و اضطرارهم للبدء من جديد في جامعات أخرى ، و لا بد أن يولد الحرمان من التعليم بشكل قسري الكثير من مشاعر الغضب و الخذلان عند الطلبة لا بل قد يصاب البعض بالإحباط و يختار عدم العودة للتعليم بسبب انعدام الثقة في المستقبل أو فقدان الحافز للاستمرار.

[1] مجموعة من الباحثين د عزة عبد المنعم – د اسماء عطية– تأثير الحصار على الاسر في قطر ص 16 –17

فأبسط حقوق الفرد على المجتمع هو توفير حياة كريمة و بيئة آمنة و الحصول على تعليم يساعده في بناء حياته إلا أن بعض الشعوب الخليجية قد وقعت تحت تأثير قرارات سياسية ولدت أزمة حقيقة للشعوب و أنتجت العديد من المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية و الآثار النفسية التي قد تصعب أو تطول معالجتها ، لكن الأمل قائم في أنه مع توفير الخدمات الكافية و الإرشاد النفسي للمتضررين و تغطية احتياجاتهم المختلفة ، سيتمكن الجميع من تخطي هذه الأزمة و الخروج منها بشكل أقوى و أكثر إصرار على النجاح و عيش حياة أفضل[1].

[1] مجموعة من الباحثين د عزة عبد المنعم – د اسماء عطية– تأثير الحصار على الاسر في قطر ص 17–18

خاتمة الفصل الثاني:

لقد تطرقنا في هذا الفصل على حصار قطر المفاجئ من الممكن اعتباره الحدث الأهم في تاريخ قطر الحديث و أسبابه و نتائجه و كذلك من حيث انعكاساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجوهرية على مستقبل قطر وواقعها. كما كان لهذا الحصار نتائج ايجابية و سلبية على دولة قطر لاجتياز السفينة القطرية العاصفة بنجاح أصبح لزاماً عليها التأقلم مع الحصار و المضي قدما سياسيا و امنيا و اقتصاديا و اجتماعيا.

الفصل الثالث تداعيات و مآلات الحصار على دولة قطر

المبحث الأول التداعيات الجيوسياسية

المبحث الثاني المخاطر الاقتصادية

المبحث الثالث الآفاق المستقبلية

المبحث الأول التداعيات الجيوسياسية

المطلب الاول : تصدع الجبهة الخليجية

وجَّهت أزمة الخليج الحالية ضربة قوية لمفهوم الدفاع الخليجي المشترك. وبغضِّ النظر عن آفاق حل تلك الأزمة، من المنطقي الاستنتاج أن قطر من الآن فصاعدًا، لن تنظر إلى الدول الخليجية التي أعلنت عليها الحصار باعتبارها دولًا حليفة، بل جيرانًا يُشكِّلون تهديدًا لأمنها الوطني . ومن المؤكد أن مثل هذه الاعتبارات لن تغيب أبدًا عن أذهان صانعي القرار السياسي في دول خليجية أخرى مثل الكويت وسلطنة عُمان. ولعل أهم الخطوات التي أقدمت عليها دول مجلس التعاون الخليجي سابقًا في إطار السياسات الدفاعية، مثل قوات درع الجزيرة، أو نظام الدفاع الصاروخي في الخليج، باتت موضع شكٍّ وتطرح العديد من التساؤلات حول آفاقها المستقبلية. ومن المرجح أيضًا أن تثير الأزمة الحالية الشكوك حول العديد من المشاريع الوحدوية بين دول الخليج. وهنا، يمكن القول: إن دولة مثل قطر (في حال بقائها في إطار مجلس التعاون الخليجي)، بالإضافة إلى الكويت وسلطنة عُمان، من المتوقع أن تصبح أكثر تحفظًا أو تدقيقًا تجاه مشاريع التكامل الإقليمي الخليجي[1].

المطلب الثاني نصر سياسي لإيران

الفوائد السياسية التي قد تجنيها طهران على الأقل في المدى القريب لا يمكن تجاهلها؛ حيث إن الأزمة الخليجية الحالية أدَّت إلى تشتيت الجهات الفاعلة الرئيسية وإعاقة جهود السعودية في تشكيل تحالف عريض للتصدي لما تعتبره تزايدًا في الخطر/النفوذ الإيراني. كما أن تصدع الجبهة الداخلية لمجلس التعاون الخليجي قد يُسرِّع من تراجع مكانة مجلس التعاون الاستراتيجية على المستوى العالمي، وربما يعيد حسابات العديد من الدول الآسيوية الصاعدة مثل الهند والصين؛ الأمر الذي قد يؤدي بالمحصلة إلى تزايد أهمية إيران في نظر تلك الدول.

الأهم، أن دولًا خليجية مثل الكويت وسلطنة عُمان وقطر ستُبقي خطوطها السياسية والاقتصادية مفتوحة مع إيران تحسبًا لأية تطورات مستقبلية. وهنا، يمكن القول: إنه رغم المساعي الإيرانية لتسجيل المزيد من النقاط في الأزمة الخليجية لصالحها، فإن سياسة طهران تبدو إلى حدٍّ ما حذرة في استغلال الانقسامات الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي خوفًا، في حال تصاعدها، من أن تتطور إلى صراع إقليمي أوسع قد يكون له عواقب وخيمة على إيران وحلفائها في المنطقة [2].

[1] مجموعة من الباحثين – محمد الراجي – مضاوي الرشيد – حصار قطر سياقات الازمة الخليجية و تداعياتها– سنة 2017 ص 164

[2] مجموعة من الباحثين – محمد الراجي – مضاوي الرشيد – مرجع نفسه – ص 164–165

المطلب الثالث : إضعاف الدور السعودي و تراجع مصداقية واشنطن

أولا: اضعاف الدور السعودي : التطورات الإقليمية والدولية التي تترافق مع تصاعد الأزمة الخليجية قد تقود إلى نتائج عكسية لا تصب بالضرورة في مصلحة المملكة. لقد باتت دول خليجية مثل قطر، وسلطنة عُمان، وحتى الكويت، تنظر بشكل معلن أو مستتر إلى توجهات الرياض على أنها محاولات لفرض الوصاية السياسية والهيمنة على مصالح جيرانها. وفي هذا السياق، قد تسعى هذه الدول بشكل متزايد للتحوط ضد النفوذ السعودي من خلال تعزيز الروابط مع القوى الفاعلة الأخرى في المنطقة.

ولا شك في أن العديد من الدول العربية أو شرق الأوسطية، بعد أن لمست الطريقة التعسفية وربما العدوانية في التعامل مع دولة قطر، باتت لديها مخاوف من احتمال استغلال العلاقات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية. كما أن الإجراءات التي تقودها السعودية ضد الجماعات الإسلامية السنية تهدد أيضًا بدفع حركات مؤثِّرة نسبيًّا، مثل حماس وبعض فروع الإخوان المسلمين في المنطقة، نحو الاقتراب أكثر من إيران. ويمكن لطهران استغلال هذه الظروف من أجل توسيع نفوذها في المنطقة والخليج.

كما أن البيئتين الإقليمية والدولية لم يعد يُعوَّل عليهما، وربما تحملان مفاجآت غير سارة للرياض؛ فعلى سبيل المثال، ليس هناك ما يضمن استمرار دعم الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، للتوجهات السعودية، وربما يكون رهينة للتطورات السياسية المتسارعة في الداخل الأميركي أو في مناطق أخرى من العالم ككوريا الشمالية على سبيل المثال. وقد يؤدي هذا الدعم، مع استمرار التهديد بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران، إلى تعميق الانقسامات السياسية في الشرق الأوسط بين واشنطن من جانب، والدول الأوروبية المؤثِّرة مثل فرنسا وألمانيا، وكذلك روسيا والصين من جانب آخر . هذا الوضع، في حال حصوله، من المؤكد أن يمنح طهران فرصة ذهبية لتحقيق اختراقات حقيقية داخل هذه الجبهات المنقسمة.

بالمحصلة، حتى لو نجحت السعودية في إجبار قطر على الاستجابة لمطالبها بطريقة أو بأخرى، فإن ذلك سيتحوَّل إلى سابقة تثير مخاوف الدول الأخرى بما في ذلك سلطنة عُمان والكويت وحتى إيران. في المقابل، إذا استمر صمود قطر في وجه ضغوط دول الحصار، فإنها قد توجِّه ضربة قاصمة لهيبة السعودية الإقليمية، وهذا يمكن أن يتحوَّل إلى نموذج ضد الرياض [1].

[1] مجموعة من الباحثين – محمد الراجي – مضاوي الرشيد – مرجع سابق – ص 165-166

ثانيا : تراجع مصداقية واشنطن

أظهرت الأزمة الخليجية بشكل جلي أن وجود القواعد الأميركية غير كاف لتأمين الحماية، بل إن تلك القواعد تحوَّلت إلى ما يشبه أداة من أدوات الابتزاز السياسي. هذا الوضع من المرجح أن يدفع العديد من دول المنطقة إلى مراجعة سياساتها الخارجية، والعمل على تنويعها؛ الأمر الذي قد يفتح المجال لدول كبيرة مثل روسيا والصين وحتى تركيا إلى تعزيز وجودها في الشرق الأوسط وربما في منطقة الخليج نفسها.

هذه العوامل مجتمعة قد تؤدي إلى تراجع نفوذ السعودية الإقليمي وربما الدولي، وإلى إضعاف قدرة الرياض على تشكيل السياسات الإقليمية، وكل ذلك يصب في صالح إيران.

المبحث الثاني : المخاطر الاقتصادية

المطلب الأول : ضرب المناخ الاستثماري

لقد عانت جميع دول مجلس التعاون الخليجي اقتصاديًّا منذ الهبوط الحاد في أسعار النفط في منتصف العام 2014. وقد دفع تراجع الإيرادات المالية بشكل حاد إلى إعادة النظر في العديد من السياسات الاقتصادية للتأقلم مع الأوضاع الجديدة. في ظل هذه الأوضاع، فإن طول أمد الأزمة الخليجية سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالثقة في الأعمال التجارية وضرب فرص نمو الائتمان في المنطقة. وإذا ما رغبت دول المنطقة في اجتذاب أعمال جديدة، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها ستحتاج بالتأكيد إلى استعادة الاستقرار وتشكيل بيئة ملائمة للأعمال التجارية .

لكن على أرض الواقع، تضررت سمعة اقتصادات دول الخليج كملاذ آمن للمستثمرين، وتوالت عمليات تخفيض التصنيفات الائتمانية من قبل المؤسسات الدولية. ويلاحظ رجال الأعمال، الذين يعانون بالفعل من التباطؤ الإقليمي الناجم عن انخفاض أسعار النفط، أن الأزمة الخليجية تتسبب أيضًا في إشاعة أجواء عدم اليقين والارتباك وارتفاع في التكاليف . وكلما تصاعدت احتمالات عدم الاستقرار الذي أحدثته ديناميات الأزمة الخليجية، أصبح المستثمرون الأجانب أكثر حذرًا وترددًا تجاه أسواق المنطقة .

أحد المؤشرات على عدم اليقين في الأسواق هو السعر المخصص لما يسمى مقايضة الائتمان الافتراضي، (The CDS Swaps)، وهي في الأساس علاوة مخاطر على معايير الاقتراض الدولية مثل سعر الفائدة بين المصارف في لندن (ليبور). وفي ظل استمرار تراجع أسعار النفط العالمية، واستمرار تداعيات الأزمة الخليجية فإن علاوات المخاطر من المرجح أن ترتفع بشكل متفاوت حسب الأوضاع

الاقتصادية لكل دولة على حدة. وعلى المدى الطويل، يمكن للأزمة الخليجية أن تُغذِّي المشاعر السلبية تجاه المنطقة بأسرها، بشكل يُبعد المستثمرين الأجانب، ويحد من زيادة مشاركة القطاع الخاص . كما أن للأزمة الخليجية تأثيرات على تعطيل مفاوضات إقامة مناطق التجارة الحرة (المتعثرة أصلًا) مع شركاء تجاريين رئيسيين مثل الاتحاد الأوروبي والصين وبريطانيا. ومن ناحية أخرى، فقد هزَّت الأزمة الحالية صورة منطقة الخليج كمركز أو حلقة ربط لشبكات الطيران العالمية بين الشرق الأوسط، وأوروبا، وآسيا[1].

المطلب الثاني : تراجع التجارة البينية

من المتوقع أن تؤثِّر الأزمة الخليجية سلبًا على التجارة البينية بين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، خصوصًا مع مساعي قطر (وربما دول خليجية أخرى) إلى تنويع تجارتها بعيدًا عن دول الحصار. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن نسبة التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي هي في الأصل متدنية وتبلغ أقل من 10 في المئة . في المقابل، تصل هذه النسبة في أوروبا إلى 60 في المئة، وفي منطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية "نافتا" 41 في المئة، وفي شرق آسيا 35 في المئة .

المطلب الثالث : تعثر المشاريع المالية

من أهم المشاريع التي ستتأثر سلبًا بالأزمة الخليجية مشروع إصدار عملة خليجية موحدة، وهو مشروع تعثر في بدايته عام 2010 بعد انسحاب الإمارات احتجاجًا على اختيار الرياض مقرًّا للبنك المركزي الخليجي، في حين لم تنضم سلطنة عُمان منذ البداية. وبالرغم من تواتر الدعوات بين الفينة والأخرى إلى إجراء محادثات لإحياء هذا المشروع، إلا أنه لم يحرز أي تقدم حقيقي. ويبدو أن الأزمة الراهنة ستضيف مزيدًا من العراقيل أمام مساعي إطلاق عملة خليجية موحدة.

ومن المشاريع الأخرى التي ستتأثر سلبًا بالأزمة الخليجية، مشروع ضريبة القيمة المضافة على مستوى منطقة الخليج بداية العام المقبل؛ فمن الصعب التنبؤ في الأجواء السياسية الحالية بكيفية المضي قدمًا في تنفيذ هذه الخطوة. هذا بالإضافة إلى المشاريع المتعثرة أصلًا قبل الأزمة الخليجية مثل الاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة التي بات تنفيذها ضربًا من ضروب الخيال.

1- **نهاية شبكة الغاز الموحدة:** على الرغم من إنتاج قطر الوفير من الغاز الطبيعي الذي يمكنه تلبية الطلب المتزايد في دول مجلس التعاون الخليجي بكل سهولة، إلا أن صادراتها لدول المجلس تبقى محدودة، رغم أنها تلبي نحو ثلث احتياجات دولة الإمارات العربية عبر خط أنابيب "دولفين". لقد فشلت

[1] مجموعة من الباحثين – محمد الراجي – مضاوي الرشيد – مرجع سابق – ص 166-167

في السابق خطط مد شبكات غاز موحدة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة الخلافات السياسية وقضايا التسعير . ومن المرجح جدًّا أن تقضي الأزمة الخليجية على الآمال المتبقية بإنشاء شبكة الغاز الموحدة، لا بل إن التعاون عبر خط "دولفين" ربما يتعثر في حال تصاعدت الأزمة إلى مستويات خطيرة.

2 – **شكوك حول مشروع القطار الخليجي:** كما ألقت الأزمة الخليجية بظلالها على مشروع القطار الخليجي الموحد، الذي تُقدَّر تكاليف تشييده بنحو 200 مليار دولار. ورغم أن توفير التمويل يظل القضية الرئيسية، إلا أن المشروع يحتاج إلى التوافق والشفافية فيما يتعلق بإجراءات الجمارك والهجرة والرسوم وقواعد البيانات .

3 – **حرب الموانئ:** هناك خطر اقتصادي آخر يتمثل في احتداد التنافس من أجل التوسع في بناء الموانئ في دول الخليج، بشكل قد يؤثّر على ربحيتها على المدى الطويل. في هذا السياق، تشير نشرة ميديا الاقتصادية إلى أن هناك مشاريع تتعلق بهذا القطاع تقدر بمليارات الدولارات في دول مجلس التعاون الخليجي. وهي تشمل بناء ميناء مبارك الكبير في الكويت، ومحطة رابعة في ميناء جبل علي في دبي. بالإضافة إلى ذلك، تشهد الموانئ في الإمارات الشمالية لدولة الإمارات توسعًا كبيرًا، كما أعطت قطر الضوء الأخضر من أجل تنفيذ المرحلة الثانية من ميناء حمد .

وبصرف النظر عن المنافسة بين دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن تواجه بعض الموانئ الخليجية تحديات جديدة من الموانئ في باكستان وإيران وجيبوتي، بالإضافة إلى المشاريع الصينية الممتدة على طريق الحرير بشقيه البحري، والبري . ومن الآثار المحتملة لأزمة الخليج أنها ستزيد من تصميم دول مثل قطر والكويت، وحتى سلطنة عُمان على التسريع في تنفيذ مشاريعها المطروحة، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى إضعاف عملية التكامل الخليجي في هذا المجال[1].

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية

المطلب الأول : استمرار الجمود الحالي

في سياق هذا السيناريو، يمكن أن تمتد الأزمة الخليجية لفترة طويلة نتيجة عدم إمكانية التوصل إلى حل توافقي يُرضي جميع الأطراف . وهنا، تتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية (الإيكونوميست) أن تستمر

[1] مجموعة من الباحثين – محمد الراجي – مضاوي الرشيد – مرجع سابق – ص 168–170

الأزمة على الأقل حتى العام 2019، وأن تبقى قطر خاضعة للمقاطعة أو الحصار الحالي لعدة سنوات، بشكل يؤدي إلى خسائر اقتصادية لجميع الأطراف بما في ذلك الدوحة .

في المقابل، تشير توقعات مؤسسة بي إم آي للأبحاث (BMI Research) إلى أن دولة قطر قادرة على الصمود في وجه الضغوط السياسية والاقتصادية، نظرًا لما تملكه من مصادر للقوة الاقتصادية التي تتمثل في الأصول والاحتياطات المالية الكبيرة، فضلًا عن التحالفات الدولية الوثيقة، والقدرة على إعادة تنظيم طرق النقل والتجارة . بالمحصلة، هذا الوضع له تداعيات سلبية، ولكنه سيقوّي موقف الدوحة التفاوضي في حال مواصلة الجهود الكويتية والدولية للتوصل إلى حل توافقي في المستقبل .

المطلب الثاني : الحل التوافقي

مع استمرار جهود أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد، الوسيط الأساسي في الأزمة، بمساعدة وزير الخارجية الأميركي، وبعض الدول الأوروبية، هناك احتمال التوصل إلى حل توافقي يرضي جميع الأطراف. قد يسمح هذا الحل لأطراف الأزمة بحفظ ماء الوجه، نظرًا لأنه يراعي المخاوف السعودية بشأن الدعم القطري لحركة الإخوان المسلمين وحماس، وعلاقات قطر مع إيران، وفي الوقت ذاته يسمح للدوحة بالحفاظ على استقلالها النسبي في سياستها الخارجية، لكن بشكل لا يضر التوجهات الإقليمية للرياض

المطلب الثالث : التصعيد السياسي والاقتصادي و الابتزاز الأمريكي

وسط حالة الجمود السائدة، والشعور بالإحباط نتيجة عدم تحقيق نتائج سريعة، فإن دول الحصار ربما تلجأ إلى تشديد الإجراءات والعقوبات ضد الدوحة. وبعض هذه التدابير قد تتسم بالعدوانية. في سياق هذا السيناريو، قد تعمد هذه الدول إلى إنهاء عضوية قطر في بعض التجمعات والتحالفات الإقليمية بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي، والجامعة العربية، والتحالف العسكري الإسلامي. مع ذلك من الصعب تحقيق هذا الخيار؛ حيث من غير المرجح أن يتم طرد قطر من مجلس التعاون نظرًا لاحتمال استخدام الفيتو من الكويت و/أو سلطنة عُمان، فضلًا عن عدم التمكن من حشد الأغلبية العددية في إطار الجامعة العربية. ولكن في حال حدوث هذا السيناريو، فإنه سيوجه ضربة قاصمة لهذه التجمعات الإقليمية بشكل يقود إلى شل حركتها وبالتالي تفككها بشكل تام

من ناحية أخرى، مع الصعوبات التي تواجهها دول الحصار في تشديد العقوبات التجارية نظرًا لعدم اعتماد تجارة قطر على مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن تطلب دول الحصار من بنوكها سحب أموالها من المؤسسات المالية القطرية. مع أن ذلك قد يثقل كاهل البنك المركزي في قطر، إلا أنه سيحرم أيضًا

البنوك الخليجية الأخرى من كسب أسعار فائدة أعلى على الريال –وهو السبب الرئيسي لوجود تلك الأموال في قطر في المقاوم الأول

– **الابتزاز الأميركي:** يستند هذا السيناريو إلى تقدير، غير مؤكد، بأن الموقف الأميركي منحاز بالكامل إلى دول الحصار عبر ربط الاستثمارات القطرية بقضايا دعم الإرهاب، والتهديد الفعلي بإغلاق قاعدة العديد في قطر . ورغم أن هذا السيناريو ممكن نظريًّا، إلا أنه مستبعد على الأقل على المدى القصير؛ فقاعدة العديد تعد أكبر القواعد التي تستخدمها القوات الأميركية خارج الولايات المتحدة، ويمكنها التعامل مع كافة أنواع الطائرات التي يملكها الجيش الأميركي بصلاحيات كاملة وبدون إعاقة منذ إنشائها . كما تضم القاعدة المقر المتقدم للقيادة المركزية للعمليات الخاصة الأميركية (SOCCENT) والقيادة المركزية لقوات الطيران الأميركية (AFCENT)

بالتالي، فإن عملية نقل القوات الأميركية من قاعدة العديد إلى دول أخرى سيكون من الصعوبة بمكان تنفيذها (على الأقل في المدى القصير) لأسباب استراتيجية ولوجستية وفي ظل ما يسمى بالحرب على الإرهاب هذا، بالإضافة إلى أن الإدارة الأميركية منقسمة على نفسها في كيفية التعامل مع الأزمة الخليجية، فضلًا عن تخوفات واشنطن من دخول أطراف أخرى على الخط خصوصًا روسيا وإيران وربما الصين . الأهم، أن تطورات أخرى مثل الملف النووي في كوريا الشمالية قد صعدت إلى سلم أولويات إدارة ترامب.

الحل العسكري: هذا الخيار يتردد في تصريحات بعض الأطراف غير الرسمية في كل من السعودية والإمارات. ومع ذلك لا يوجد حتى الآن أي دلائل تشير إلى احتمال حدوث أية مناوشات عرضية أو مواجهات مباشرة. أما في حال تطور الأزمة إلى الخيار العسكري، فإننا سنكون إزاء كارثة عالمية تتجاوز آثارها منطقة الخليج أو حتى الشرق الأوسط؛ لأن من شأنها تعطيل إمدادات الطاقة العالمية بما لها من تبعات خطيرة على الاقتصاد العالمي. هذا بالإضافة إلى أنه قد يتسبب في توريط تركيا وإيران وربما الولايات المتحدة في الصراع المسلح ، بالتالي، يمكن القول: إنه ليس من مصلحة جميع الأطراف الدولية والإقليمية بما في ذلك قطر، والولايات المتحدة، والسعودية، وتركيا، وإيران، اللجوء إلى الخيار العسكري؛ لأن تداعياته المدمرة ستقع على الجميع[1].

[1] مجموعة من الباحثين – محمد الراجي – مضاوي الرشيد – مرجع سابق – ص 171-172-173-174

خاتمة الفصل الثالث :

في هذا الفصل تطرقنا إلى تداعيات و مآل الحصار على دولة قطر إذ بقى التوصل إلى حل توافقي يُرضي جميع الأطراف هو الخيار الأمثل، ويصب في مصلحة جميع الأطراف وربما المنطقة بأسرها. لكن في ظل المعطيات السائدة في الوقت الراهن يبدو أن السيناريو الأكثر احتمالًا هو استمرار الجمود وبقاء المقاطعة أو الحصار لفترة طويلة ، ومع ذلك، حتى لو نجحت الوساطة الكويتية في التوصل إلى حل توافقي، فإن الشكوك التاريخية وأجواء عدم الثقة لن تتبدد بسهولة، لا بل إن الخلافات السياسية قد تطفو مجددًا على السطح في حال تبدل الظروف الإقليمية والدولية.

وفي جميع الأحوال، لن يستطيع أي حل يمكن التوصل إليه محو الأضرار التي ألحقتها الأزمة بالفعل بمنطقة الخليج، والشرق الأوسط عمومًا. وسوف تظل التداعيات التي ذكرناها سابقًا تلقي بظلالها السلبية على مجلس التعاون وعلى المجتمعات الخليجية لسنوات قادمة.

الخاتمة

إن الحصار الذي فرض على دولة قطر سنة 2017 وفرض حصار بري وبحري وجوي عليها أدى بقتل أشكال التسويق التي يمكن أن تنتهي إليها الأزمة الراهنة، فالعلاقات الخليجية لن تعود كما كانت قبل حصار قطر، لا سيما مع غياب مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وعجزه الكامل عن لعب أي دور يذكر ومع تنامي هويات خليجية وطنية على حساب الإنتماء الخليجي الجامع ولن يكون من السهل أيضا إعادة الأمور إلى نصابها السابق في ما يخص علاقات دول الخليج الإقليمية والدولية وقدرتها على التأثير في محيطها وفي إدارة أزمات المنطقة بشكل عام، فتراجع الدول الخليجي إقليميا وخاصة الدور السعودي، بدأت تستفيد منه وتملأ الفراغ الذي خلقه دول مثل إيران وتركيا اللتان تعتبران الرابح الأكبر في فرض هذا الحصار سوى على الصعيد السياسي أو الدبلوماسي أو الإقتصادي في المنطقة و منها جملة من الاستنتاجات :

استنتاجات الدراسة

01. إن مجلس التعاون لدول الخليج العربي قد مر بالعديد من الأزمات منذ إنشائه إلى أن أزمة قطر 2017 تعد أبرز وأهم هذه الأزمات خاصة أنها مست دولة عضو في مجلس التعاول لدول الخليج العربي وهي دولة قطر بفرض حصار بري وبحري وجوي عليها.

02- تضرر القوى الكبرى، سواء الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين أو اليابان أو ألمانيا وفرنسا وأوروبا عموما من النزاع في منطقة الخليج من حيث أهميتها للاقتصاد العالمي باعتبارها مصدرا رئيسا للطاقة، أو الأمن الدولي من حيث الوجود العسكري الأمريكي الضامن لسلامة الممرات البحرية الضرورية لنقل الطاقة من منطقة الخليج.

03- تتضاعف أهمية دول الخليج بالنسبة لأوروبا والمعسكر الغربي عموما، لأنه يراهن عليها كبديل عن روسيا في استيراد حاجاته من الطاقة وهذا راجع لأمرين.

أ) الأزمة الاقتصادية الحادة في أوروبا واستغلال اليمين الأوروبي المتطرف لها لزيادة شعبيته وسلطته.

ب) السياسات الروسية التوسعية كما فعلت في أوكرانيا المجاورة لعدد من دول أوروبا الشرقية، التي لا تزال تتخوف من تكرار روسيا لتجربة الاتحاد السوفياتي بشكل من الأشكال.

04- ترجح المعطيات الراهنة أن مجلس التعاون الخليجي لن يعود إلى سالف عهده لأن الأزمة بين أطرافه أحدثت تحولات في المدركات وموازين القوى.

أ) **من حيث المدركات:** تخلت دول الحصار عن الإلتزامات والضمانات التي قطعتها على نفسها سواء في حرية التنقل والملكية والتعاملات المالية أو الرجوع إلى آلية مجلس التعاون لفض النزاعات.

ب) **من حيث التغيير في موازين القوى:** إن إقامة القاعدة التركية في قطر وتوسيعها وتنامي التعاون التركي – الكويتي والتعاون العسكري – الإيراني العماني بحسب بحث المسائل الأمنية الحيوية من مجل التعاون الخليجي.

05- الأزمة القطرية دفعت بقطر للإعتماد على البحر لفك الخناق عليها، فهي تعتمد عليه في تصدير الغاز وهذا الارتباط بين الضرورات الحيوية والبرحر يجعل قطر تعيد نظرتها في مفهوم أمنها القومي.

06- قرار الحصار أحدث نتيجة بخلاف الإستراتيجية التي توختها السعودية حيث نشأ اصطفاقات جديدة حول حصار قطر أحدثت شروخا في مجلس التعاون الخليجي وفي النطاق الإقليمي، وبالتالي فالسعودية لت تستطيع إصلاحه وتشكيل إصطفاقات لعزل إيران كما كانت تتمنى وبالتالي انحسار سعودي.

07- تعد إيران الرابح الأكبر من هذا الحصار حيث حققت هذه الأخيرة مكاسب جيوبوليتيكية غير مسبوقة حيث امتد نفوذها من طهران إلى لبنان لتطل على البحر الأبيض المتوسط وإدراكها بأن السعودية لم تعد قادرة على تشكيل حلف إقليمي وبالتالي عدم قدرتها على تشكيل قوة مؤثرة يمكن أن تنازع إيران أو تعيدها إلى حدودها الخغرافية.

08- دخول تركيا موازن إقليمي في المنطقة فهي قوة متقدمة عسكريا واقتصاديا ولا تثير معارضة غربية لكونها عضو في الحلف الأطلسي إضافة إلى أن سياستها لا تثيرمعرضة غربية لكونها في الحلف الأطلسي إضافة إلى أن سياستها لا تثير الإستقطابات الطائفية.

09- تراجع النفوذ الأمريكي خاصة بعد صعود الصين والتي تلعب دورا محوريا في إعادة الإنتشار الإستراتيجي الأمريكي وبالتالي إنتقال النقل الإستراتيجي إلى آسيا.

10- تراجع النفوذ الأمريكي بمنطقة الخليج أدى إلى تنامي نفوذ القوى المناهضة (إيران ، روسيا).

قائمة المراجع

Les références

قائمة المراجع

الكتب

1- د أمين ساعاتي ، مجلس التعاون و مستقبله ، سنة 1997 دار الفكر العربي للنشر

2- مجموعة من الباحثين – محمد الراجي – مضاوي الرشيد – حصار قطر سياقات الازمة الخليجية و تداعياتها- سنة 2017 .

3- كتاب مجلس التعاون الخليجي في الميزان، محمد صادق محمد إسماعيل.

4- كتاب مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، يوسف خليفة اليوسفي.

5- بدرية عبد الله العوض، دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولية.

6- مصطفى عبد العزيز مرسي، أزمة العلاقات مع قطر أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي، القاهرة،.

7- علي شفيق مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان 1975.

8- ابتسام سهيل الكتبي، وآخرون، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية حيث تناول هذا الكتاب مجلس التعاون لدول الخليج العربي منذ مسيرته،

9- عز الدين عبد المولى، الحواس تقية، وآخرون، حصار قطر، سياقات الازمة الخليجية وتداعياتها، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ط1 أكتوبر 2017.

10- عز الدين عبد المولى، الحواس تقية، مجموعة من الباحثين، صمود قطر، نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة، ط1، يونيو2018/ مركز الجزيرة للدراسات.

11- أمين ساعات، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، دار الفكر العربي، القاهرة.1997، حيث يتناول فيه الكاتب الدور الجديد الذي يؤمل أن يلعبه مجلس التعاون الخليجي على المستوى العربي والخليجي والدولي.

المجلات و المقالات

1- المسيرة والانجاز، مجلس تعاون دول الخليج العربية، سنة 2016

2- دول مجلس التعاون الخليجي ..... الاقتصادية في اقتصاد عالمي يسوده عدم اليقين، لإعداد فريق بقيادة سامية بيد من سقروم وتوباياس واسمومدن وديفيد ووينسون وعضوية جوشوا شارب وعبد الرجمان شريف ومي خميس وأنانشا وكريشناف براساد وآثر وبيروا داسيلفا وبيدرو رودريغيز ورييناس سيد أحمد ، الصيغة العربية صندوق النقد الدولي 2011.

3- آفاق تعاون بلدان الخليج العربي جيفري مارتيي، داليا داسا كاي، بيكاوامر، دانيل ايجيل، كورداي أوجتيرى 2016

4- الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أمام تحدي الهجرة والخلل السكاني أحمد محمد أبو زيد وسياسات عربية.

5- أ.ياسين حشون، مستقبل وآفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دراسة في إمكانية إيجاد تكامل وإندماج إقتصادي خليجي، جامعة بشار، الجزائر.

6- د.محمد عبد العزيز الخليفي، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد 10765 يوم 06 ديسمبر 2017 .

7- مركز العربي للدراسات و الابحاث السياسية ازمة العلاقات الخارجية في اسباب الحملة على قطر و دوافعها سنة 2017 .

8- أحمد محمد أيو زيد، العصر الخليجي، المقومات، المظاهر، الأهداف والتحديات، 02 يناير 2012

9- مجموعة من الباحثين د عزة عبد المنعم – د اسماء عطية- تأثير الحصار على الاسر في قطر

المواقع الالكترونية

1- https://ar.wikipedia.org/wiki

2- https://www.alwastnews

3- https://mawdoo3.com

4- https://ar-qantara-àe/content/hmy.com

5- https://galfouse.com

6- https://studies.aljazeera.net

7- https://platform.almanhal.com

8- https://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath

9- https://al-sharq.com/opinion

10- https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies